جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحـــقوق والعـــلوم السياسية
قســـم الحقوق

المركز القانوني لمنظمة البريكس

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون
تخصص: قانون الأعمال

من إعداد:
- قلي يسرى
- شرناعي فاطمة

تحت إشراف:
أ.د إرزيل الكاهنة

لجنــة المناقشـــة:

أ.د أوباية مليكة، أستاذ محاضر قسم أ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.....رئيسا

أ.د إرزيل الكاهنة، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.....مشرفا ومقررا

أ.د نعار فتيحة، أستاذ محاضر قسم أ جامعة مولود معمري تيزي وزو.....ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2024/06/12.

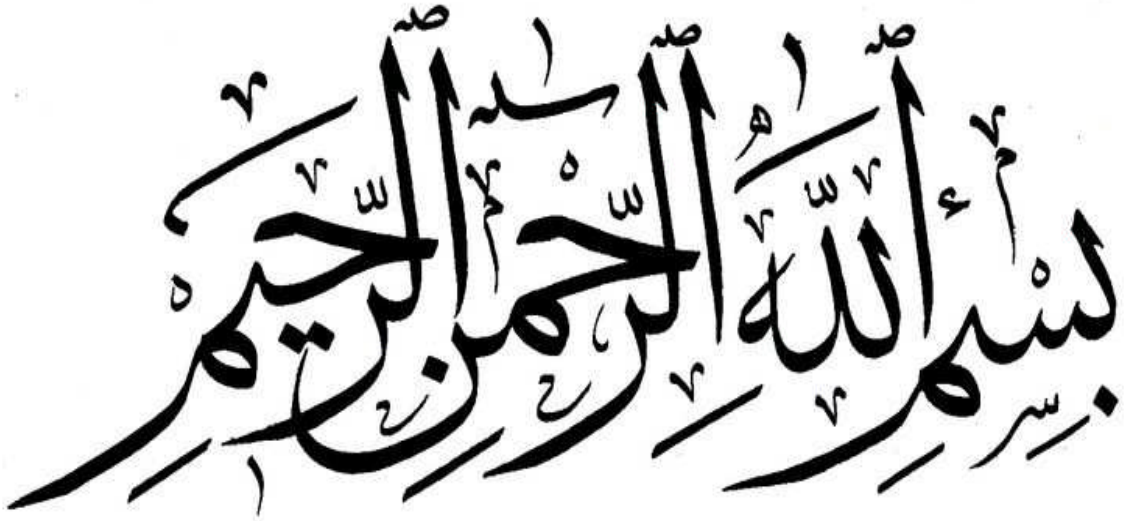
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

لحظات يقف فيها المرء حائرا عاجزا عن التعبير، كما تختلج في صدره تشكرات لأشخاص أمدوه بالكثير و الكثير الذي أثقل كامله، لحظات صار لابد أن ينطق بها اللسان و يعترف بفضل الآخرين اتجاهه، لأنهم بصراحة كانوا الأساس المتين الذي بني عليه صرح العلم و المعرفة لديه، وأناروا سبيل بلوغهما

فنتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة " إرزيل كاهنة" التي كلما قصدناها أعانتنا، و استنصحناها فنصحتنا دعاء القلب أن يجزيها الله عنا خير الجزاء

كما نتقدم بالشكر الموصول إلى لجنة المناقشة الذين شرفونا بأن يكونو جزءا من هذا العمل المتواضع، فكانوا خاتمة مسك لهذا العمل

الحمد لله الذي أنار قلبي بنور العلم فكساني بثوبه محبة وإخلاص أهدي ثمرة جهدي و عملي إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها...إلى من أوقدت أصابعها شموعا لتنير دربي...إلى رمز الصبر و التحدي إليكي أمي الغالية أطال الله عمرك...إلى من علمني العزة و الكرامة إلى من رباني على الأخلاق الحميدة و النبيلة، إلى من وهبني عمره و جهده أبي الغالي " عبد الحميد"، إلى زوجي رفيق دربي و داعمي "شهاب الدين"

إلى كل أفرد عائلتي منهم أخواتي هند و إبسام و إكرام، إخواني حسام وبشيرو خليل و أكرم إلى زوجات إخواني رزيقة و نصيرة

أهدي لكم ثمرة عملي المتواضع و لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد

يسرى

أهدي ثمرة جهدي إلى من ربياني على الفضيلة و كانا منبع الحنان و درع الأمان،إلى التي سهرت من أجلي، إلى أكبر داعمة لي و إلى التي أسبح في بحر حنانها عندما تكسوني الهموم أمي الغالية،

إلى نور عيني و فخري و سندي أبي العزيز

إلى أخي آخر العنقود حبيبي رشيد أدامك الله فخرا لنا وجعلك في أعلى مراتب العلم

أهدي ثمرة نجاحي لكم و إلى أحب الناس على قلبي

فاطمة

مـــــقدمـــة

يشهد العالم حاليا العديد من التحولات على مختلف الأصعدة سواء على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي ما أدى إلى بروز تغيرات في مراكز القوة عالميا أو بصيغة أخرى تزعزع مراكز القوى العظمى في العالم نتيجة لإعادة هيكلة شهدها العالم مع ظهور مراكز جديدة وقوى جديدة للوجود.

هذا التحول لم يعرف له وجود بالعودة إلى الجذور التاريخية بحيث أنه و بعد انهيار الإتحاد السوفيتي سنة 1991، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية موقعا متميزا كقوة مهيمنة عالمية، مما ألهم العديد من البلدان الأخرى للعمل معها بدلا من معارضتها وفي فترة وجيزة ظهرت آثار هذه التبعية إلى زيادة الولايات المتحدة الأمريكية و تزعمها العالم. لكن سرعان ما انقلبت الموازين وتغيرت طبيعة الهيكلة السياسية العالمية بعد ظهور ما يسمى بـــ "**مجموعة البريكس**" التي لم يكن بروزها إلى الوجود وليد الصدفة أو العدم بل كان بناء على تصريح الاقتصادي الكبير " ***Jim Oneill*** " الذي يعبر رئيس أحد أكبر البنوك الاستثمارية في العالم وهو بنك" ***Goldman Sachs*** "،حيث أشار في 20 نوفمبر 2001 في تقرير نشره البنك المذكور حول الاقتصاد العالمي إلى أن "***العالم يحتاج إلى مزيد من أطواب القرمود***"

في هذا التقرير إستعمل أونيل مصطلح BRIC تشبيها لمصطلح BRICK التي تعني بالغة الإنجليزية "***طوبة القرميد***". وذلك فإن أول من أستعمل تعبيرBRIC هو "جيم أونيل"، وهذا نتيجة لتوقعاته بالنمو الهائل الذي يمكن أن تحققه كل من روسيا والصين والبرازيل والهند في المستقبل. وفي دراسة جديدة له بعنوان "***حلم البريك: الطريق نحو2050***" الصادرة سنة 2003 صرح أونيل بأن وصلة الحكم في الاقتصاد العالمي تتجه نحو دول جديدة كالصين و الهند و البرازيل وروسيا التي ستنزع الاستئثار بقيادة الاقتصاد العالمي من القوى التقليدية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي.

وعليه، فإن هذه الفكرة لقيت الإنشاء الأولي في مؤتمر كانون في المكسيك سنة 1999 أثناء انعقاد مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة. إذ أن مصطلح البريك كان في البداية اختصارا لاسم المجموعة المتكون من خمسة دول عن طريق استخدام الحروف الأولى من إسم كل دولة وثم جمعها في كلمة واحدة BRICS بعد إضافة حرف S إلى المصطلح بعد انضمام دولة جنوب إفريقيا سنة 2010 [1].

بهذا بدأت مجموعة البريكس بالتكون كبديل للبنية المالية الدولية التقليدية المعروفة حيث بدأت ببناء و تأسيس مؤسسات مالية مهمة موازية للمؤسسات المالية التقليدية والمألوفة من أجل تعزيز مكانتها الدولية من جهة. ومنح المجموعة قوة في مفاوضاتها لإصلاح النظام المالي الدولي من جهة أخرى.

إن هذا المسار الذي عرفته إنشاء مجموعة البريكس عبر عن مرحلة جديدة يمر بها الاقتصاد العالمي والذي عرف بشكل مألوف البحث عن بدائل وحلول لما هو موجود من أنظمة اقتصادية تسعى إلى فرض سيطرتها الكلية على مختلف بلدان العالم دون استثناء. وهو ما دفعنا لدراسة إحدى هذه البدائل وهي تجمع البريكس من حيث البحث عن مجموعة من الأهداف وهي:

1. تحديد المكانة الحقيقية لتجمع البريكس في الاقتصاد العالمي بالمقارنة مع التجمعات والمنظمات الدولية القائمة حاليا في الاقتصاد العالمي.
2. بلورة الدور الذي تبحث عنه تجمع البريكس في الاقتصاد العالمي.
3. محاولة ايجاد صيغة قانونية لضبط الطابع القانوني الخاص بتجمع البريكس.
4. البحث في طبيعة البلدان المؤسسة لتجمع البريكس وحتى تلك التي ترغب في الانضمام إليها على غرار الجزائر.

[1] – بالعربي علي،"التعاون في إطار مجموعة البريكس و تأثير على النظام الدولي السائد"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد08، العدد01، جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2021،ص107

في سبيل البحث عن تلك الأهداف ارتأينا وضع إشكالية تتمحور ***حول إمكانية اعتبار تجمع البريكس تنظيم دولي جديد في التنظيمات الدولية القائمة في المجال الاقتصادي كبديل حقيقي لتنظيم النشاط الاقتصادي الدولي في كل مجالاته؟***

إجابة على هذه الإشكالية اتبعنا منهجا وصفيا لوصف المعلومات الخاصة بالبحث ولضرورته أحيانا. وأحيانا أخرى منها مقارنا بسيطا للمقارنة بين المعلومات الخاصة بتجمع البريكس وباقي التنظيمات الدولية القائمة في الاقتصاد العالمي.

وفي سبيل ذلك ارتأينا وضع البحث في تقسيم ثنائي يتمحور حول الطبيعة القانونية لتجمع البريكس (الفصل الأول) ثم دور التجمع في الاقتصاد الدولي (الفصل الثاني).

الفصل الأول

عن إعتبار البريكس منظمة دولية

إن العالم يتجه نحو إنشاء تكتلات دولية مختلفة بين المجموعات الدولية فهناك تحتلات و تنظيمات تتشكل بين الدول لتجد لنفسها مكانة فاعلة على الساحة الدولية تتناسب مع إمكانياتها و قدراتها من بينها "تجمع البريكس"، هذا ما دفعنا و زرع روح الفضول فينا لنبحث عن طبيعة هذا الكيان الإقتصادي الجديد و ذلك من خلال التطرق إلى التعريف بالبريكس(المبحث الأول) و تصنيف البريكس ضمن المنظمات الدولية و التكتلات الإقتصادية (المبحث الثاني).

المبحث الأول : التعريف بالبريكس

من أجل الغوص في التعريف بالبريكس وجب علينا معرفة متطلبات إنشاء البريكس(المطلب الأول)، ثم كيفية تأسيس البريكس(المطلب الثاني)، و كذا مدى توافر البريكس على التشكيلة المطلوبة لتأسيس منظمة دولية (المطلب الثالث)

المطلب الأول : متطلبات إنشاء البريكس

إن إنشاء مجموعة البريكس كان نتيجة ظروف وعوامل متنوعة ومختلفة بعضها لصيق بطبيعة البلدان المؤسسة لها من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية وبعضها الآخر خاصة بالمحيط العالمي وبالخصوص في جانبه الاقتصادي. لذا فيجب التحديد الدقيق لتلك المتطلبات بتقسيمها الى متطلبات داخلية(الفرع الثاني) ومتطلبات خارجية(الفرع الأول).

الفرع الأول : المتطلبات الداخلية لإنشاء البريكس: لقد ساهم في وجود البريكس جملة من المتطلبات ذات الطابع الداخلي و التي تخص وضعية كل دولة في المجموعة من مؤهلات طبيعية أو اقتصادية أو بشرية و غيرها .على العموم يمكن حصر هذه المتطلبات فيما يلي :

أولا : الاستفادة من المؤهلات الطبيعية التي تتوافر عليها أعضاء المجموعة: التي تشمل موارد الطاقة, موارد الزراعة موارد المعادن التنمية و فيما يلي سيتم عرض مختصر عن هذه المقومات الاقتصادية :

1-**بالنسبة لروسيا** : تعرف روسيا الإتحادية بوفرة مواردها الطبيعية باعتبارها أكبر دولة ريعية في العالم فهي أكبر الدول تصديرا للخام النفط في العالم إذا تأتي في المرتبة الثانية بمجمل 11210000 برميل يوميا أما إنتاج الذهب فتحتل المرتبة الثالثة عالميا ، في 2019 بنسبة 285,5 طن بعد السعودية . كما تملك 27% من إحتياطات الغاز الطبيعي و 6% من إحتياطات البترول ، كما تتميز بالصناعة العسكرية و التكنولوجيا المتطورة و لها مكانة جيدة في سوق السلاح [2].

2-**جنوب إفريقيا:** هي أكبر الدول الإفريقية تقدما، لها موارد طبيعية هامة على رأسها الذهب إذ تحتل المرتبة الثامنة عالميا بقيمة 123, 5 طن من احتياطي الذهب. كما كان لموقعها الإستراتيجي دور هام فهي حلقة وصل بين المحيط الهندي و الأطلسي وتعتبر بوابة إفريقيا ما جعل دول البريكس حريصة على ضرورة ضمها إلى المجموعة وهي تسعى لإثبات نفسها بين أعضاء المجموعة [3].

3-**بالنسبة للصين:** على غرار كل من روسيا و جنوب إفريقيا تمتلك الصين أيضا موارد طبيعية هامة على رأسها الذهب بقيمة 399, 7طن مسجلة المرتبة الأولى في 2019 [4].

ثانيا: الاستفادة من الميزات الاقتصادية التي تتوافر عليها أعضاء المجموعة :ونخص بالذكر هنا خاصة المجال الصناعي و المجال الزراعي حيث تعتبر كل من روسيا والصين عملاقا المجال الصناعي:

1-**الصين**:يسميها البعض بمصنع العالم في إنتاج السلع المتنوعة و بمختلف أنواع الجودة و الأسعار للفقير والغني، وهذا التنين الآسيوي له مكانة اقتصادية هامة.

---

[2]- بلطرش فتحية، مكانة القوى الصاعدة "البريكس" في النظام الدولي، مذكرة ماستر، تخصص دراسات الإقليمية، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2020 ص67

[3]- بلطرش فتحية، مرجع سابق، ص.70.

[4]- مرجع نفسه ، ص 68

والصين تحقق معدلات نمو اقتصادية هامة و قد اعتمدت سابقا على الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير المتطلبات من أجل النهوض باقتصادها. و أخذت تقفز من درجة إلى أخرى حتى صارت ثاني أكبر اقتصاد بالعالم بناتج محلي قيمته 09,99 تريليون يوان أي حوالي 38,14 تريليون دولار وفقا لإحصائيات 2019 لمؤسسة غولدمان ساكس التي تتوقع من الصين ريادة العالم إقتصاديا سنة 2050.[5]

2-**روسيا:** تعتبر روسيا عملاق في مجال الأسلحة العسكرية الكبيرة والمتطورة حيث تقوم بتصميم و تصنيع معدات عسكرية عالمية التقنية بما في ذلك: طائرة مقاتلة من الجيل الخامس، غواصات تعمل بالطاقة النووية والأسلحة النارية وصواريخ باليستية طويلة المدى ، بلغت قيمة صادرات الأسلحة الروسية 15,7مليار دولار عام 2013 ما يجعلها في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، تشمل أهم الصادرات العسكرية و أنظمة الدفاع الجوي و السفن و الغواصات [6].

3-**الهند:** تعتبر الهند أكبر مصنع في العالم للأدوية و يلبي قطاعها الصيدلي أكثر من 50% من الطلب العالمي على اللقاحات ، كما أنها تعد رابع أكبر المصنعين العالميين في مجال الحديد و الصلب و كذا الأقمشة و المنسوجات حيث تمتلك نسبة لا تقل عن 64% من الحصة العالمية للسوق العالمي للمنسوجات و الأقمشة بمعدل 15% عالميا ، كما تعتبر الهند البوابة الخلفية للصناعات التكنولوجية أكبريات الشركات العالمية في مجال التكنولوجيا مثل آبل و جوجل و مايكروسوفت .

وبالعودة إلى المجال الزراعي يمكننا إبراز دور كل من البرازيل و الهند و جنوب إفريقيا في هذا الصدد كأمثلة:

1-**البرازيل:** مصادر قوة البرازيل متعددة و مختلفة ولا ترتكز على منتوج واحد مثل الدول الغربية ، إذا تتمتع بمواردها الإقتصادية الهامة في مقدمها موارد الخام الزراعية

[5]- بلطرش فتحية، مرجع سابق، ، ص 68

[6]- ويكيبيديا، تم الإطلاع عليه يوم 21 أفريل 2024 على الساعة 09:37
www.arm.wikiprdia.org

والرعوية والمعدنية فضلا عن تنوعها البيئي والتي طورت من خلاله الوقود الجوي القائم على تحويل بعض المحاصيل الزراعية الإيتانول.

- الموارد الزراعية: تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 50مليون هكتار تنتج ما يقارب 60 مليون طن من الحبوب محتلة بذلك المرتبة السابعة عالميا، محصول الذرة الثالثة عالميا، إنتاج الأرز الثامنة عالميا ، كذلك تنتج كميات كبيرة من بعض الخضروات على رأسها الصويا فهي الأولى عالميا. وتعد الصويا من أكثر المواد الأولية الزراعية النادرة و المطلوبة اليوم خاصة في الأسواق الصينية ولا تغادر المرتبة الأولى في إنتاج القطن. بالإضافة إلى أنها تشتهر بإنتاج البن ، الكاكاو، الموالح، البرتقال و كذا الخشب .
- الموارد الرعوية : البرازيل بلد رعوي بإمتياز، حيث تحتل الأراضي الرعوية مساحة 180 مليون هكتار. وتمتلك 200 مليون رأس ماشية أي م يعادل 13 % من إجمالي ثروة العالم ، و هذا يوفر طرق إنتاجية في الأسمدة ، و إنتاج ا بقارب 15 مليون طن من اللحوم [7].

2-**الهند:** يقدر حجم الزراعة في الهند ب 372,94 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2029 ، حيث تعد الزراعة مصدر المعيشة الأساسي لنحو 58% من سكان الهند. وهي ثاني أكبر منتج في العالم للأرز و القمح و الحبوب الأخرى وبحسب منظمة الأغذية والزراعة تعد الهند أكبر منتج للزنجبيل و البامية بين الخضروات،وتحتل المرتبة الثانية في إنتاج البطاطا و البصل والقرنبيط، ومن بين الفواكه تحل المرتبة الأولى في إنتاج الموز و البابايا و المانجو[8].

3-**جنوب إفريقيا:** يقدر حجم الزراعة في جنوب إفريقيا 12, 16 مليار دولار أمريكي سنة 2024 ومن المتوقع أن يصل إلى 23,24 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2029 . والزراعة في جنوب إفريقيا شديدة التنوع و من المحاصيل الرئيسية الهامة في البلاد هي الحبوب مثل الأرز،القمح،الشعير وفول الصويا حيث بلغت مساحة

[7]-بلطرش فتحية، مرجع السابق، ص..93

[8] – precise maket intelligence and advisary. :www.mordorinlligence.com

إنتاج الحبوب حسب قاعدة بيانات منظمة الأغذية و الزراعة لسنة 2016 إلى 2,660,4ألف هكتار .

بهذا، فإن الميزات الاقتصادية من الناحية الزراعية و الصناعية جعلت لهذه البلدان دورا فعالا في البريكس، وبصيغة أخرى فإن انتزاع هذه البلدان لمقعد في البريكس كان بفعل قاعدتها الاقتصادية الركيزة [9].

ثالثا: خلق أسواق واعدة بالاعتماد على القدرات الداخلية: إن القدرات الداخلية لأي بلد يتحقق بالعنصر البشري أو المورد البشري و كذا مؤهلات التكنولوجيا في المجال و في هذا الصدد نقف عند المقومات البشرية حيث بلغ عدد سكان البريكس الإجمالي 2,83 مليار نسمة في 2019 بنسبة 42% من سكان العالم بحيث :

بلغ سكان البرازيل 409 559 212 نسمة ، و روسيا 459 934 145. أما الهند 385 004 380 1 نسمة، الصين سجلت 774 323 439 1 نسمة، أما عدد سكان جنوب إفريقيا 646 503 67 نسمة. هذا ما يفسر وجود اليد العاملة نظرا للكثافة السكانية التي تعرفها هذه الدول ما سيساهم في تعاظم الناتج المحلي الإجمالي العالمي باعتبار العنصر البشري من أهم العناصر الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية لأي مجتمع.

لذا تسعى كل الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية إلى تطويره وتعتبره رأس مال مهم، هذا أيضا ما دعت له البريكس من خلال خلق أسواق ناشئة معتمدة كل الاعتماد على مواردها البشرية دون التغاضي عن المؤهلات التكنولوجية التي أصبحت ضرورة حتمية يتطلبها الواقع.

فأعضاء مجموعة البريكس يعتبرون من أهم رؤوس و مالكي التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في العالم، فالصين احتلت المرتبة 11 في مؤشر الابتكار العالمي سنة 2022. كما برزت صناعة التكنولوجيا في الهند كقوة حيوية تمثل أحد روافد الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و فرص العمل و النمو الإقتصادي الشامل عام 2022. فقد حققت صناعة تكنولوجيا المعلوماتية الهندية إيرادات بقيمة 227 مليار دولار من عائدات تصدير خدمات التكنولوجيا.

[9] – precise maket intelligence and advisary. :www.mordorinlligence.com

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا نجزم أن أعضاء مجموعة البريكس لم يكن تشكيلهم بمحض الصدفة بل كان نتيجة لتوفر هذه البلدان على مؤهلات ومتطلبات تساهم في جعل هذه المجموعة قوة اقتصادية ذات صدى عالمي و بالتالي فإن اجتماع هذه البلدان في خانة واحدة كان بالاعتماد على أسلوب الإنتقاء الدقيق سواء في المجال الصناعي، الزراعي، التكنولوجي والمؤهلات الطبيعية.

الفرع الثاني: المتطلبات الخارجية لإنشاء مجموعة البريكس: إضافة إلى المتطلبات الداخلية لإنشاء مجموعة البريكس فهناك متطلبات خارجية ساهمت بقوة في وجودها وإنشائها من قبل البلدان الأعضاء فيها. ويتعلق الأمر بالخصوص بالعوامل الدولية المحاطة بالجانب الاقتصادي من خلال النظام الإقتصادي العالمي الساري المفعول. لذا فمجموعة البريكس من خلال وجودها كانت تبحث عن محاولة إيجاد حلول وبدائل للخروج من التأثيرات السلبية للنظام العالمي على وجه الخصوص من حيث :

أولا: الخروج عن الأنظمة التي تتبناها بعض التكتلات والمجموعات الدولية القائمة: على خلاف مجموعة العشرين وبعض المنظمات الدولية من بينها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تبنت مجموعة البريكس أنظمة جديدة وذلك على غير المألوف وعلى غير المعمول به في النظام الدولي الاقتصادي الحالي. و ذلك من خلال التخلص من سياسة الهيمنة التي تفرضها سياسة القطب الأحادي بهدف بناء قطب عالمي جديد بغية الموازنة بين النظام الاشتراكي والرأسمالي من خلال إصلاح النظام المالي الدولي من حيث إنشاء مؤسسة مالية دولية تابعة للمؤسسات الدولية بهدف مواجهة الهيمنة الأمريكية [10].

فتسعى مجموعة البريكس إلى الابتعاد نوعا ما عن قواعد السوق المعتمدة في الأنظمة الرأسمالية الحرة. حيث تعتبر البريكس فعلا المهيمنة في تجارة الخدمات العالمية فقد استحوذت وفقا لبيانات البنك الدولي على10%من صادرات الخدمات العالمية وعلى 13%من الواردات خلال سنة 2020. كما تساهم البريكس في الاقتصاد الرقمي من خلال

[10]–عبد الرحمن علي عبد الرحمن،الأهمية الإستراتجية لمجموعة البريكس، مجلة المستنصية الدراسات العربية و الدولة، العدد65،كلية الآداب،جامعة البصرة،ص85

استخدام تكنولوجيا المعلومات لإنشاء و تكييف وتسويق واستهلاك السلع والخدمات المصرفية الرقمية و التجارة الإلكترونية[11].

ثالثا: تكريس التنمية المستدامة من خلال إيجاد حلول للتوفيق بين المشاريع الاقتصادية وموضوع البيئة خارج الأطر المعتمدة سابقا في المجال: كرست مجموعة البريكس فكرة التنمية المستدامة من خلال مشاريع اقتصادية من أبرزها بنك التنمية الجديد. حيث يعد الوجه الآخر والمشروع الجديد للتنمية المستدامة في دول البريكس والاقتصاديات الناشئة الأخرى ضمن النطاق الواسع للبنية التحتية والتنمية المستدامة. حيث ترتكز عمليات بنك التنمية الوطني خلال الفترة 2022–2026 على المجالات التالية:

- الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة، البنية الأساسية للمواصلات، المياه النظيفة، حماية البيئة ، البنية التحتية الاجتماعية والبنية التحتية الرقمية.
- من ناحية أخرى يخطط بنك التنمية الوطني لزيادة مخزون البنية التحتية الخضراء في محفظته و التي تتضمن إعطاء الأولوية الاستثمارات في الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، إدارة النفايات المستدامة والنقل النظيف. وكل هذا من أجل التوفيق و الموازنة بين المشاريع الاقتصادية وموضوع البيئة كما أشرنا سابقا[12].

المطلب الثاني

كيفية تأسيس البريكس

لقد عرف تأسيس البريكس مراحل معينة والذي كان بموجب عقد مؤتمرات وقمم من قبل البلدان التي رغبت في تأسيسها، وفي هذا الإطار سيتم دراسة مختلف هذه المؤتمرات من حيث ذكرها بالتدقيق على النحو التالي :

[11]–مريم قسى،" انضمام الجزائر إلى مجموعة BRICSو مسار تعزيز الشراكة بين الدول الأعضاء المكاسب والآثار"، ملتقى وطني،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2023 ، ص.6.

[12]– المرجع نفسه، ص 11

الفرع الأول: مؤتمرات البريكس: يتعلق الأمر بـــــ:

- المؤتمر الأول: أنعقد في 16 جوان 2009 بمدينة إيكاتريينرع بروسيا الاتحادية ضم البلدان التالية : البرازيل والصين والهند وروسيا. لهذا سميت بالبداية بالبريك BRIC
- المؤتمر الثاني لمجموعة البريك: انعقد ببرازيليا عاصمة البرازيل في 15 أفريل 2010 وتم الاحتفاظ بتسمية البريك .
- المؤتمر الثالث : انعقد في 14 أفريل 2011 بمدينة سلنبا جزيرة هانيان بجمهورية الصين الشعبية بمشاركة دولة خامسة وهي دولة جنوب إفريقيا والتي أصبحت عضوة في المجموعة ليتم تغيير اسمها من البريك إلى البريكس BRICS[13] .
- المؤتمر الرابع لمجموعة البريكس: انعقد في 29 مارس 2012 بمدينة نيودلهي الهندية .
- المؤتمر الخامس: إنعقد ما بين 26 و27 مارس 2013 بمدينة ديربان الساحلية في دولة جنوب إفريقيا.
- المؤتمر السادس : إنعقد من 15 إلى 16 جويلية 2014 بمدينة فورتا ليزا المتواجدة على ساحل الشمال الشرقي بالبرازيل .
- المؤتمر السابع (إعلان أوفا) : إنعقد في 09 جويلية 2015 بمدينة أوفا الروسية.
- المؤتمر الثامن (غوا 2016) : إنعقد ما بين 15 و16 أكتوبر 2016 في مدينة غوا غرب الهند.
- المؤتمر التاسع (شيامن 2017) : إنعقد في مدينة شيامن بجنوب شرق الصين في 04 سبتمبر 2017.
- اجتماع القمة العاشرة (جوهنسبورغ 2018) : إنعقد المؤتمر في 27 جويلية 2018 و إستمر لثلاث أيام , إنعقد بمدينة جونسبورغ بجنوب إفريقيا.

[13] – يعبر مصطلح البريكس على الحروف الأولى للبلدان التالية :برازيل، روسيا، الصين ،الهند وجنوب إفريقيا. وهو مدرج بالأصل باللغة الإنجليزية يذكر كاملا بعبارة: BRESIL,RUSSIE,INDE,CHINE,AFEIQUE DU SUD. واختصارا BRICS)

- المؤتمر الحادي عشر (ببرازيليا 2019) : إنعقد ما بين 13 و 14 نوفمبر 2019 بعاصمة البرازيل برازيليا في قصر إيتاماراي.
- المؤتمر الثاني عشر (إعلان موسكو 2020) : تم الإجماع في 17 نوفمبر 2020 وهي قمة افتراضية استثنائية بتقنية الفيديو بسبب جائحة كورونا [14]

الفرع الثاني : مضمون تأسيس مجموعة البريكس:من خلال مختلف المؤتمرات المشار إليها سابقا والتي أفرزت إنشاء البريكس يمكن أن نستنتج أبرز ما تم الاتفاق عليه على النحو التالي :

أولا : وضع هياكل البريكس: على غرار التكتلات الدولية المعروفة في شتى المجالات، وباعتبار أنه من الناحية القانونية يجب أن تتضمن أجهزة و هياكل، فقد اتفق الأعضاء المشكلين للبريكس على وضع هياكل خاصة به تتمثل في كل من بنك التنمية وصندوق الاحتياطات. كما تم الاقتراح على إنشاء مكتب إقليمي لتنمية مشاريع دول الأعضاء البريكس .

ثانيا : الإتفاق على مجموعة من الأحكام والقواعد: اتفقت البلدان الأعضاء في مجموعة البريكس على إدراج أحكام وقواعد تتعلق بمجالات التجارة (1) و الحكومة الراشدة (2) وقواعد أخرى(3).

1-**فيما يتعلق بالتجارة الدولية:** من أبرز ما تم الاتفاق عليه في مجال التجارة الدولية هو مواجهة كل أشكال الحمائية والقيود المفروضة على التجارة. نقول أن الحمائية أو ما يسمى بمصطلح الوقائية هي إجراء وقائي يهدف إلى حماية الصناعات الوطنية من الآثار الناجمة عن الزيادة غير المتوقعة في الواردات من منتج معين والتي تسبب أو قد تسبب أضرار جسيمة للمنتوجات المحلية[15]. و تعتبر كذلك قاعدة تبنتها

[14] – بلطرش فتحي، "مكانة القوى الصاعدة "البريكس" في النظام الدولي دراسة حالة البرازيل 2002-2020 " ، مذكرة ماستر، تخصص دراسات إقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وز، 2020 ص ص. 65-66.

[15]– سمير محمد عبد العزيز , التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية، الإسكندرية، ص 237.

المنظمات الدولية ضمن مبادئها و نخص بالمثال هنا المنظمة العالمية للتجارة حيث تفرض تدابير وقائية و تتضمن عوائق و قيود من التجارة لحماية المنتوج الوطني .

2-**فيما يتعلق بالحوكمة الراشدة:** إختلفت التعريفات الخاصة بمصطلح الحوكمة حيث أن هناك من عرفها على أساس أنها وضع سياسات ورقابة مستمرة لتطبيقات معينة من قبل أعضاء الهيئة الحاكمة في المنظمة. وتحدد على أساس من يملك السلطة ومن يتخذ القرار وكيف الآخرين أن يسمع صوته وإقامة المحاسبة. كما تم تعريفها بأنها " ***مجموعة الإجراءات الحاكمة سواء إتخذت من الحكومة أو السوق أو منظمة رسمية أو غير رسمية من خلال القانون أو العقد وهي مرتبطة بعمليات التفاعل و صناعة القرار بين ممثلين الجهة الحاكمة*** "[16].

غير أنه يمكن القول أن الحوكمة هي:

– نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين و النظم و القرارات

- تهدف إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء عن طريق إختيار الأساليب المناسبة لتحقيق خطط و أهداف المؤسسة
- ضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء
- تؤدي إلى الشفافية و تطبيق القانون [17]

3-**فيما بتعلق بالقواعد الأخرى:** :فيما يخص القواعد التي تم إقرارها في مجموعة البريكس، فنجد أنه تم التركيز على مبادئ وقيم الراحل نيلسون موانديلا. فقد أشادوا بإنجازاته ومبادئ الديمقراطية على الصعيد الدولي وتعزيز ثقافة السلام في جميع أنحاء العالم. وتم التأكيد على التصدي للنزعة الانفرادية وكذا الحرب التجارية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وأيضا تعزيز التعاون الدولي حيث تمت إقامة عدة اتفاقيات شراكة مع دول إفريقيا . كما تم الإلحاح على ضرورة مواجهة تداعيات أزمة

[16]– صفاء فتوح جمعة، مبادئ الحوكمة في قانون الخدمة المدنية رقم 81 لسنة 2016،المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة، 2018، ص ص. 18-19.

[17]– صفاء فتوح جمعة، المرجع السابق، ص 19-20

كورونا سابقا من خلال تعزيز الشراكة الإستراتيجية تعزيز السلام من أجل تحقيق العدالة والتنمية المستدامة والنمو الشامل من خلال ثلاث ركائز أساسية وهي التعاون في مجالات الاقتصاد والأمن والمبادلات التجارية [18].

الفرع الثالث : تقييم تأسيس مجموعة البريكس: تقييما لما تم ذكره في مسألة تأسيس البريكس ومضمونه نقول أنه :

أولا: لا يوجد من الناحية القانونية ما يوحي بأنها منظمة دولية كاملة المعالم. و الدليل على ذلك ما هو متعارف عليه في تأسيس أي منظمة دولية. ونخص بالمثال هنا المنظمة العالمية للتجارة التي تم الاتفاق بخصوص إنشاءها كمنظمة دولية في مجال التجارة في جولة الأوروغواي سنة 1986 ليتم الإعلان بعدها عن ميلاد منظمة بمعالمها و كيانها بمراكش سنة 1994 ليدخل حيز التنفيذ سنة 1995 والذي تضمن ميثاق تأسيسها منحها الشخصية القانونية ومع تضمنها لمختلف الأجهزة ومن أبرز أجهزتها هو جهاز تسوية النزاعات[19].

هذه المفاهيم لم تلقى وجودها في البريكس، حيث لم يتم التصريح والإعلان صراحة في أي مؤتمر عن ميلاد منظمة قانونية هذا من جهة .من جهة أخرى وبالمقارنة مع المنظمات الدولية المعروفة سابقا في المجال الإقتصادي والمالي والمتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي نقول أنه عرف إنشاء المنظمات الدولية الاقتصادية الأخرى عقد سلسلة من الاجتماعات التي قامت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا من أجل وضع قاعدة مالية جديدة وعالمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من أضرار مادية وبشرية، تدعيمها للبلدان التي مستها الحرب لإعادة بناءها و هيكلتها. وبعد انعقاد مؤتمر "**بروتن وودز**" سنة 1944 بمنطقة " نيوها شمير " بالولايات المتحدة الأمريكية أفرز هذا الأخير ميلاد وتأسيس كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي. وهذا الأمر لم يعرف له تطبيق عند تأسيس مجموعة البريكس. مع أنه لا ننكر أن البريكس أيضا قد عرف مجموعة أو سلسة من المؤتمرات التي تم الاتفاق في غالبيتها على أهداف اقتصادية بحتة

[18]– بلطرش فتيحة، المرجع السابق، ص .55

[19]– راجع موقع المنظمة العالمية للتجارة: www.wto.org

غير أنه تم إهمال التصريح حول تحديد طبيعة هذا الكيان الجديد فيما إذا كانت منظمة دولية أم مجرد تجمع أو تكتل.

المطلب الثالث

مدى توافر البريكس على التشكيلة المطلوبة لتأسيس منظمة دولية

لمعرفة التشكيلة أو الهيكل التنظيمي للبريكس كان لابد من التطرق الى معرفة هيكلة البريكس من خلال تناول أجهزة البريكس (الفرع الأول) و العضوية في البريكس (كفرع ثاني).

الفرع الأول: أجهزة البريكس: بعد السيطرة المفرطة للولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها من البلدان الغربية على المؤسسات المالية الدولية، كان لا بد من إنشاء نظام نقدي جديد يخص البريكس وذلك لغرض التحرر من التبعية والسيطرة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على تلك المؤسسات. هذا ما يفسر خلق أجهزة على مستوى البريكس وهي :

أولا: بنك التنمية الجديد: هو أول جهاز أنشأته البريكس في المؤتمر الرابع ذلك كبديل للمؤسسات المالية الدولية. لكن لم يتم الخروج بنتيجة نهائية حوله في هذا المؤتمر ذلك نزولا عند رغبة الصين وإصرارها على التحكم فيه ليلقي بعد ذلك هذا البنك ميلاده في مؤتمر ديربان 2013 ، إذ تم الإعلان صراحة على إقامة مصرف إئتماني للمجموعة برأس مال 50مليار دولار .

ومن من أهم أهداف هذا الأخير هو تعبئة الموارد المالية لتمويل مشروعات البنية التحتية و يوفر الدعم الهيكلي للتطوير وكوسيلة لتحرير العالم من الهيمنة الأمريكية[20].

ثانيا: صندوق إحتياطات البريكس: يعتبر هذا الصندوق مؤسسة مالية ثانية بعد بنك التنمية. وتم الإعلان على إنشائه في المؤتمر السادس بفورتاليزا بالبرازيل 2014 بقيمة100 مليار دولار. ولعل من أبرز أهدافه المسطرة تأمين و أمان للرد المشترك على التحديات المالية ودعم الاقتصاديات الناشئة لمواجهة التقلبات التي تعرفها الأسواق. كما يقوم بمساعدة

[20]– بلطرش فتحية، مرجع السابق، ص 58–59.

الدول الأعضاء في حالة الطوارئ وتجنيب الدول النامية ضغوط السيولة القصيرة الأمد كما يستخدم هذا الاحتياطي المالي لدعم الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بعملتها نتيجة مثلا لتهريب الأموال أو كأن تصبح هذه الدول عرضة لحرب مالية من قبل مؤسسات مالية مصرفية غربية.

ثالثا: تقييم أجهزة البريكس: كتقييم لنا حول مسالة الأجهزة التي تحتويها البريكس ومقارنتها ببعض أجهزة المنظمات الدولية نؤكد على ما يلي:

1- تعدد الأجهزة التي تحتويها المنظمة العالمية للتجارة، أجهزة دائمة مقارنة بأجهزة البريكس. حيث نجد أجهزة المنظمة العالمية للتجارة تتكون من مؤتمر وزاري والمجلس العام والأمانة العامة وجهاز فض النزاعات، أجهزة مؤقتة تتمثل في اللجان الفرعية منها لجنة للتجارة والتنمية ولجنة لموازين المدفوعات ولجنة للموازنة.

2- على غرار المنظمة العالمية للتجارة نجد صندوق النقد الدولي هو الآخر تعدد في أجهزته. والتي تتمثل في الأجهزة المسيرة والتي تحتوي على مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين والمدير العام وهيئة موظفي الصندوق .

كما لا ننكر وجود أجهزة فعالة في البريكس وهذا هو معيار التداخل بينها وبين جل المنظمات الدولية. غير أن خصوصية بعض الأجهزة في المنظمات الدولية و نخص بالذكر المنظمة العالمية للتجارة لا نجد لها مكانا في البريكس. ولعل من أبرزها جهاز تسوية النزاعات حيث أن كل النزاعات الناشئة بين أعضاء المنظمة العالمية للتجارة يتم إحالتها على هذا الجهاز. في حين في إطار البريكس لا يوجد جهاز متخصص في تسوية النزاعات.

الفرع الثاني: العضوية في البريكس: لغرض العضوية في مجموعة البريكس تم وضع مجموعة من الشروط (أولا) لابد من تقييمها (ثانيا).

أولا: شروط اكتساب العضوية في البريكس: حددت مجموعة الدول الأعضاء في مجموعة البريكس مجموعة من الشروط لغرض الانضمام اليها، فهي تعتبر أول خطوة للتصويت على الانضمام حيث يتم تقديم طلب الانضمام التي تتوافر فيه النقاط التالية:

- ضرورة توافر الاستقرار السياسي في الدولة المتقدمة إلى الانضمام لمجموعة البريكس
- يجب أن يكون اقتصاد الدولة الراغبة في الانضمام اقتصاد رئيسي في المجموعة.
- توافر موقع إستراتيجي في التجارة الدولية.
- القدرة على النمو السريع والتي تعد من أهم الشروط المطلوب تحقيقها[21].

ثانيا: تقييم شروط الانضمام للبريكس: استنادا إلى ما تم سرده آنفا و تقييما لشروط اكتساب العضوية في البريكس فنجد أن هناك تشابها إلى حد ما مع الشروط العامة للانضمام للمنظمات الاقتصادية الدولية. لكن بالرجوع إلى الشروط الخاصة لاكتساب العضوية في المنظمات الاقتصادية الدولية فهنا نجد الاختلاف ، على سبيل المثال فالمنظمة العالمية للتجارة تشترط في الدولة الطالبة للعضوية على تغيير النظام الاقتصادي للدولة .

بالاعتماد على مجمل ما تم دراسته في هذا السياق في إطار شروط للانضمام لمجموعة البريكس والمنظمات الدولية نستنتج أن العضوية في المنظمات الدولية مفتوحة. بمعنى أنها لا تقتصر على البلدان فقط بل تتعدى ذلك إلى كل من الأقاليم الاقتصادية و الاتحادات الجمركية مثل مناطق التبادل الحر والسوق المشتركة بشرط أن تتمتع بالحرية الكاملة في إدارة علاقاتها التجارية الخارجية. عكس البريكس فالعضوية فيها مغلقة بمعني أنها تقتصر فقط على البلدان دون غيرها و التي تتمتع بالسيادة الكاملة وأن يكون البلد طالب العضوية له علاقات سابقة مع أحد البلدان الأعضاء.

[21]–أحمد متولي، شبابيك، تم تصفح الموقع بتاريخ 10-03-2024 / https/show/shbabbek.com

المبحث الثاني

تصنيف البريكس ضمن المنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية

لغرض تحديد الوصف القانوني الحقيقي لمجموعة البريكس لابد من تحديد تصنفيها ضمن التنظيمات الدولية المقررة في القانون الدولي العام فيما إذا كانت منظمة دولية (المطلب الأول) أم تكتل اقتصادي (المطلب الأول).

المطلب الأول

تصنيف البريكس ضمن المنظمات الدولية

لكي يتم معرفة الوضع القانوني لمجموعة البريكس يجب تحديد معالمها الحقيقة ضمن ابرز التنظيمات الدولية والمتعلقة بالمنظمات الدولية فيما إذا كانت تعتبر كذلك. وللتأكيد على ذلك سيتم التعريف بالمنظمات الدولية (الفرع الأول) ثم التدقيق في المكانة الحقيقية لمجموعة البريكس ضمن المنظمات الدولية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التعريف بالمنظمات الدولية: لتحديد مكانة البريكس ضمن المنظمات الدولية لابد من التحديد الدقيق للمنظمات الدولية بشكل عام (أولا) والشروط الواجب توافرها لتأسيسها (ثانيا) وكذا أصناف المنظمات الدولية(ثالثا) .

أولا: تعريف المنظمات الدولية: تخلو قواعد القانون الدولي مجتمعة من تعريف جامع ومانع للمنظمات الدولية رغم وجود العديد من الاتفاقيات الدولية. لذا التعريف الموجود حاليا هي جهود فقهيا. **حيث** عرفها الأستاذ " بول رويير poul reuter " بأنها : " ***إن المنظمة بوصفها تنظيم يقصد به مجموعة قادرة على أن تفصح بصورة دائمة عن إرادة ذاتية مستقلة عن أعضائها. وهي كتنظيم دولي تفيد بأن هي المجموعة تتكون عادة، وليس حتما من الدول***"[22]. وهناك من عرفها على أنها هيئة دولية دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية والشخصية

[22]–محمد طاهر أرحمون ،المعاهدات التي تبرمها المنظمات الدولية ، أطروحة دكتور في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2008، ص 12.

القانونية الدولية، تتفق مجموعة من الدول على إنشائها كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو مجالات معينة [23].

وتعرف المنظمة الدولية عموما بأنها هيئة دائمة قائمة على أساس معاهدة تتخذ تسمية خاصة بها حسب الحالات فقد تسمى نظام أو عهد وغيرها من المصطلحات. وتعد المعاهدة المقياس الأساس للمنظمة تقوم بين الدول الأعضاء و تؤدي المهام التي أنشئت من أجلها[24]

ثانيا: شروط تأسيس المنظمات الدولية:من خلال ما تقدم لنا من تعريفات يمكن لنا إستخلاص بعض الشروط الخاصة لتأسيس المنظمات الدولية وهي:

1-**اتفاق الدول على إنشاء منظمة:** يعد الاتفاق شرطا ضروريا لإنشاء المنظمات الدولية، فهي لا تنشا من تلقاء نفسها إنما عن طريق اتفاق يعبر توافق إرادة الذاتية للدول لإنشائها.

2-**تمتع المنظمة بالشخصية القانونية:** يعتبر توافر الشخصية القانونية شرط أساسي لإنشاء منظمة دولية، ويقصد به قدرة المنظمة على اكتساب الحقوق و تحمل الإلتزامات على الصعيد الدولي، فهي تعتبر المعيار الفاصل لاعتبار المنظمة كيان **مخاطبا بأحكام القانون الدولي.**

3- **وجود المعاهدة الدولية أو الاتفاقية الدولية:** تعد المعاهدة الدولية أو الاتفاق المنشئ للمنظمة أساس وجود أية منظمة دولية، فالمعاهدة أو الاتفاقية هي القانون الخاص بالمنظمة الدولية إذ تحتوي على قواعد ومبادئ يجب أن يحترمها البلدان الأعضاء، وكذلك المهام والأهداف التي أنشئت من أجلها و تختلف من منظمة إلى منظمة أخرى.

4- التمتع بالإرادة الذاتية: وتعني الاستقلالية عن الأعضاء المنشئة لها. ومفادها قدرة المنظمة على تحمل تبعية نشاطها وأن تنسب الأعمال إليها إلى الدول الأعضاء، وتنتج عن تمتع المنظمة بالاستقلالية وجود أجهزة قائمة

[23]– جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، دار العلوم للنشر التوزيع ، الجزائر، ص.63

[24]–صبرينة أيت يوسف،" المنظمات الاقتصادية الدولية، أداة لتنمية أو وسيلة لتبعية"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد01، المجلد18، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ،2023،ص687

لتجسيد هذه الصفة أي التصرف بطريقة مستمرة في إطار تنفيذ أهداف المنظمة و ممارسة اختصاصاتها الوظيفية.

ثالثا: أصناف المنظمات الدولية: تصنف المنظمات الدولية إلى:

1-**المنظمات الدولية العامة والمتخصصة:** يقصد بالمنظمات الدولية العامة تلك المنظمات الدولية التي يكون الغرض من إنشائها حسب الاتفاق الدولي المنشئ لها ويشمل كافة مظاهر النشاط الدولي[25]. بمعنى آخر لا تقتصر اختصاصاتها على مجال مجدد. حيث تتسع لجميع النشاطات منها السياسية والاقتصادية و الاجتماعية يشكل عام و شامل، من أمثلة تلك المنظمات نجد منظمة عصبة الأمم منظمة الأمم المتحدة . وهذا عكس المنظمات الدولية المتخصصة التي يقتصر نشاطها على تحقيق أغراض محددة وفي نطاق معين سواء كان في ميدان التجارة مثل المنظمة العالمية للتجارة أو الميدان المالي مثل صندوق النقد الدولي أو الميدان الصحي مثل منظمة الصحة العالمية أو في ميدان العمل مثل منظمة العمل الدولية وغيرها.

2-**المنظمات الدولية العالمية والإقليمية:** يقصد بالمنظمات الدولية العالمية هي تلك التي يتم إنشاؤها بطريقة تسمح بالانضمام أي دولة من الدول إليها مادامت هذه الدول تتوافر فيها الشروط التي يتطلبها ميثاق المنظمة. أي العضوية فيها تكون مفتوحة لجميع الدول مثل منظمة الأمم المتحدة .

أما المنظمة الإقليمية هي التي تقتصر العضوية فيها على مجموعة من البلدان التي تربطهم روابط معينة مثل من منطقة جغرافية محددة مثل الاتحاد الإفريقي وتجمعهم خصائص ومقومات مشتركة كاللغة أو العرق أوالدين كمنظمة التعاون الإسلامي أو الدول العربية.

3-**المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية:** تنحصر العضوية في المنظمات الحكومية على الدول فقط باعتبارها تتمتع بالسيادة وتخضع لأحكام وقواعد القانون الدولي بينما تكون العضوية في المنظمات غير الحكومية غير قاصرة على الدول بمعنى العضوية فيها متاحة حتى للجمعيات وكذا تنظيمات المجتمع الدولي. لكن لا

[25]-عبد الواحد الفاك، التنظيم الدولي، عالم الكتب، القاهرة ،1979، ص . 41.

تخضع لقواعد القانون الدولي وإنما تخضع للقانون الوطني للدولة التي تنشأ فيها المنظمة.

الفرع الثاني : مكانة البريكس ضمن المنظمات الدولية: للتأكيد على مكانة مجموعة البريكس ضمن المنظمات الدولية يجب التطرق إلى مدى توافر شروط تأسيس المنظمات الدولية في مجموعة البريكس (أولا) ثم تصنيفها الحقيقي ضمن تلك المنظمات الدولية (ثانيا).

أولا: انطباق شروط تأسيس المنظمات الدولية على مجموعة البريكس: بعد دراستنا لشروط تأسيس المنظمات الدولية نستنتج أن ليس كل الشروط تنطبق على تجمع البريكس فشرط المعاهدة الدولية أو ما يسمى بالميثاق التأسيسي لم يكن له وجود في البريكس. **فقد** أعتمد تجمع البريكس منذ إنشائه رسميا عام 2009 لإدارة شؤونه أسلوب القمم السنوية المنتظمة بصفة دورية للتواصل والتشاور والتنسيق بين الدول بصورة تتناسب مع الظروف التي يمر بها لمواكبة التغيرات الدولية، فرغم توافره على أجهزة خاصة لتدير شؤونه، فانه لا يرقى إلى مصاف المنظمة الدولية وهذا لافتقاره لميثاق يحدد المبادئ و القواعد التي تنظم عمله وكذا وتحديد شروط العضوية لانضمام وإقامة علاقات مع غيره من المنظمات الدولية[26] .

ثانيا: تصنيف مجموعة البريكس: بعد دراستنا للمنظمات الدولية العامة والمتخصصة يمكن القول أن البريكس لا يمكن تصنيفها ضمن المنظمات الدولية العامة لأن نشاطها لا يشمل مجالات متعددة كالمجال السياسي والاقتصادي والثقافي وغيرها. فهي مجموعة متخصصة لأن مجالها محصور في النشاط الاقتصادي فقط نظرا للهياكل التي قامت بإنشائها والتي كان الغرض منها إخراج بنية مالية جديدة للعالم من أجل تمويل الدول التي ترغب بذلك كبديل عن صندوق النقد الدولي. غير أننا لا ننكر خلفياتها السياسية والمتمثلة في المواجهة والتصدي للحرب التجارية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك التأكيد على مواجهة النزعة الانفرادية.

وفي صدد تصنيف المنظمات الدولية العالمية والإقليمية يمكن القول أن مجموعة البريكس هي أقرب للمنظمات العالمية لأنها ذات بعد عالمي ولأن البلدان العضوة فيها لا يربطها إقليم معين أو لغة معينة ولا عادات و تقاليد. فبالنسبة لروسيا والهند والصين موقعهم الجغرافي في

[26]– محمود شحماط، "تجمع بريكس:من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب"،مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، عدد51، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار،عنابة، 2017، ص56

قارة آسيا، جنوب أفريقيا تقع في قارة إفريقيا أما البرازيل فتقع في قارة أمريكا اللاتينية، نفس الشيء ينطبق على اللغة ، لهذا هي لا تعتبر ضمن المنظمات الدولية الإقليمية.

في صدد المنظمات الحكومية و غير الحكومية، تصنيف مجموعة البريكس هو أقرب للمنظمات الحكومية، فالعضوية فيها مقتصرة على الدول فقط لكن باختلاف أنها لا تخضع لقواعد القانون الدولي لافتقارها لميثاق تأسيسي لأنها هي أصلا لا تعتبر منظمة دولية.

المطلب الثاني: تصنيف مجموعة البريكس ضمن التكتلات الاقتصادية: إذا كانت مجموعة البريكس لا يمكن وصفها لأنها منظمة دولية حقيقية فذلك يستدعي البحث فيما إذا كانت تعتبر تكتل اقتصادي وفق ما هو متعارف عليه ضمن القانون الدولي العام. لذا يجب تحديد المعنى الدقيق للتكتلات الاقتصادية (الفرع الأول) ثم مكانة مجموعة البريكس ضمن هذه التكتلات الاقتصادية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المقصود بالتكتلات الاقتصادية: تعرف التكتلات الاقتصادية مفهوما معينا (أولا) مع ضرورة استيفائها لشروط معينة (ثانيا) مع اتخاذها تصنيفات معينة(ثالثا).

أولا: **تحديد معنى التكتلات الإقصادية:** هو تجمع عديد من الدول تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين[27]. فالتكتل الإقليمي يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

ويقصد بالتكامل الاقتصادي العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة الحواجز والعقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة دول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية التي تعرقل حركة رؤوس الأموال وانتقالات العملة بين دول الأعضاء، إضافة إلى ما تتجه إليه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح هذه الدول تكتلا واحدا[28]. لذا يمكن القول أن التكتل الإقتصادي الإقليمي هو صورة من صور التكامل الاقتصادي.

---

[27]–إكرام عبد الرحيم عوض،سوق الشرق أوسطية،مركز الحضارة العربية،2000،ص30

[28]– طيوب سهام،حميدي مريم هاجر،آفاق التكتلات الاقتصادية الجديدة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد بوضياف، مسيلة،2022

ويمتاز التكتل الاقتصادي بعدة خصائص هي:

- معظم التكتلات الاقتصادية هي تكتلات قارية أي تنشأ داخل قارة واحدة ، عدا بعض التكتلات لها طابع عابر للإقليم.
- تتنوع التكتلات الاقتصادية فهي إما بين دول متقدمة أو بين دول متخلفة أو تجمع بينهما أي بين الدول المتقدة والدول المتخلفة.
- اختلاف الاستراتيجيات بين التكتلات الاقتصادية فكل تكتل يضع الإستراتيجية التي يراها مناسبة تجاه الآخرين.
- تتصف التكتلات الاقتصادية بأحجامها الضخمة من حيث مواردها الإنتاجية واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية وتنوع هياكلها ومواردها وكثرة سكانها.
- التكتل الاقتصادي يسمح بحرية انتقال عناصر الإنتاج و الخدمات بين الدول المشاركة
- الدول المتكتلة تسعى إلى تنسيق سياستها الضريبية و الجمركية و النقدية وسياستها التجارية تجاه باقي الدول غير الأعضاء.
- تقليص التبعية والمديونية من خلال تكثيف التجارة البيئة بين الدول الأعضاء داخل التكتل
- التكتل الاقتصادي يمنح للدول المشاركة فيه قوة تفاوضية ويمنحها القدرة على المساومة بشكل أفضل من أجل الدفاع عن مصالحها ضد المنافسين.
- توفير عوائد و مكاسب تعجز الدولة منفردة على تحقيقها خاصة في ظل تصاعد موجات التكتلات الاقتصادية في العالم .
- يوفر التكتل الإقتصادي للدول المشاركة اليد العاملة المؤهلة و رؤوس الأموال وكذا تدفق الاستثمارات التي تعد العصب و المحرك الأساسي للتنمية[29].

ثانيا: شروط تأسيس التكتلات الاقتصادية: لتأسيس التكتلات يجب توفر عدة شروط يمكن تقسيمها إلى قسمين شروط اقتصادية (1) وشروط سياسية (2).

[29]-بلطرش فتحية، مرجع السابق،ص38-39

1- **الشروط الاقتصادية:** تتمثل في:

- **توافر البنية الأساسية الملائمة:** من الشروط التي تحظى بالأولوية لنجاح التكتل في الواقع إمكانية انتقال التقدم الاقتصادي من حيث توفير شبكة نقل ومواصلات ملائمة ذلك لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إصغاء أهمية التكتل الاقتصادي[30].

- **توافر الأيدي العاملة المدربة:** إن نجاح التكتل الاقتصادي وتدعيمه يتوقف على توافر الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة في البلدان الأعضاء مما يتيح ذلك من استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة. كما يتيح لها تنمية هذه الموارد و زيادة حجمها. وينتج عن ذلك ارتفاع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي بينها[31] .

- **انسحاب السياسة الاقتصادية:** إن أخد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء. وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية و التجارية و النقدية والضريبية ولا يطلب هذا التنسيق توجيه السياسات التي سبق ذكرها.

- **توزيع المكاسب** : من الشروط صعبة التحقيق هي التحديد الدقيق لمكاسب التكامل وكذا توزيعها العادل على مختلف الأعضاء. ولكن الممكن هو إقامة سياسة مشتركة بهدف اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن تعمل البلدان الأكثر تقدما أو الأغنى على سحب عوامل الإنتاج والكفاءات ملحقة بذلك ضرر بالبلدان المتأخرة. فينبغي اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي للحيلولة دون حدوث إختلالات اقتصادية واجتماعية تعيق عملية الإنتاج[32] .

- **الشروط السياسية:** تمثل الظروف السياسية دورا أساسيا في نجاح أو فشل العملية التكتلية ،و أهم هذه الشروط هي الإدارة السياسية للاتحاد، ذلك أن غياب هذه الإرادة بين

---

[30]– عبد العزيز هيكل،الإطار النظري لتكتل الإقتصادي،معهد الإنماء العربي، بيروت،1976،ص21

[31]–شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة الماجستير، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3 ، 2010، ص.32.

[32]–مرجع نفسه ،ص33

مجموعة الدول التي تريد الدخول في التكامل يعتبر من أهم الأسباب المعرقلة لنجاح هذه العملية لذا يجب على الحكومة التي تتفاوض للارتباط بالالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات ، ومن خلال التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق و التجانس وفقا لمقتضيات الحاجة[33].

ثالثا: تصنيف التكتلات الاقتصادية: من خلال ما تم تطرق إليه في تعريف التكتلات الاقتصادية و ذكر خصائصها نستنتج أن التكتلات الاقتصادية لها عدة أصناف أهمها هي:

1- **التكتلات الإقليمية والعابرة للإقليم:** يقصد بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية تلك البلدان التي تجمعها منطقة جغرافية معينة وعادة ما تنشأ لأجل غرض التعاون وهناك عدة تكتلات منها الإتحاد الأوروبي و الإتحاد الإفريقي.

" **تجمع شنغهاي**" **كنموذج:** يعتبر إنشاء تجمع شنغهاي للتعاون sco فكرة صينية بامتياز حيث وقعت الصين سنة 1996 اتفاقية مع روسيا وكازاخستان وقيرغرستان وطاجيكستان، لتأسيسه لأسباب تعود لانهيار الاتحاد السوفيتي وانفصال البلدان التي كانت في الإتحاد خصوصا البلدان الأسيوية. إضافة الى العديد من مشاكل تتمثل في الخلافات الحدودية، وكذلك ظهور ما يسمى " **قوى الشر الثلاث**" **المتمثلة بالإرهاب و التطرف الديني، و الحركات الانفصالية**". كذلك أدى هذا التفكك إلى قيام الو.م.أ و حلف شمال الأطلسي "الناتو" بمد نفوذها على هذه المنطقة ما دفع كل من الصين وروسيا إلى تنسيق الجهود وتوحيد الحدود للقضاء على المشاكل التي واجهتها من خلال إنشاء تجمع شنغهاي حيث أخذت الصين بزمام المبادرة على توقيع إتفاقية حول إجراءات الثقة في المجال العسكري وكانت ميلاد الخماسي[34] .

ويهدف هذا التجمع إلى ما يلي:

- تعزيز سياسات التعاون و حسن الجوار بين البلدان الأعضاء.

[33]- شحاب نوال ، مرجع سابق ،ص34

[34]- سليم الاغبري، منظمة شنغهاي، كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية، جامعة صغاء، اليمن،2017 ، ص3.

–تطوير التعاون الفاعل بينهما في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والعلوم والتكنولوجية والثقافة وشؤون التربية والسياحة والطاقة وحماية البيئة.

– إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول التجمع.

– العمل على إنشاء مصرف مشترك سيأخذ على عاتقه إصدار عملة موحدة في المستقبل.

– السعي لتقليص النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية[35] .

بالرجوع إلى التكتلات الإقتصادية عابرة للإقليم نستنتج أن البلدان العضوة فيها لا يجمعها إقليم جغرافي معين و نذكر نموذجا " المجموعة العشرين الأغنى في العالم G20 " هي المنتدى الرئيسي للتعاون الدولي و تضم قادة من جميع القارات ويمثلون دول متقدمة ونامية.

الفرع الثاني: مكانة البريكس ضمن التكتلات الاقتصادية:يمكن إستخلاص موقع البريكس ضمن التكتلات الإقتصادية على النحو التالي:

أولا: **انطباق شروط تأسيس التكتلات الاقتصادية على مجموعة البريكس:** انطلاقا لما تم سرده أعلاه نقول أن مجموعة البريكس تضم بعض معطيات التكتلات الاقتصادية من حيث توافر انطباق شروط تأسيس التكتلات الاقتصادية عليها أكثر من انطباق شروط تأسيس المنظمات الدولية لسبب أن التكتلات الاقتصادية لا يشترط في تأسيسها وجود معاهدة دولية عكس المنظمات الدولية.

كما سبق ذكره أعلاه فقد كان تأسيس البريكس عن طريق قمم وانتهجت في أسلوب إدارتها أسلوب اجتماع رؤساء البلدان الأعضاء بصفة دورية كل سنة لإدارة شؤونها. بمعنى ليس لها ميثاق تأسيس الذي يحدد كل من المبادئ والقواعد، على غرار مجموعة شنغهاي ومجموعة العشرين الأغنى في العالم.

ثانيا: تصنيف البريكس ضمن التكتلات الإقتصادية: ان مجموعة البريكس من حيث التصنيف ، تصنف ضمن التكتلات الإقتصادية ذات الطابع العابر للإقليم نظرا لبعد موقع البلدان الأعضاء فيها ، فكل من روسيا و الصين و الهند يقعون في قارة آسيا، جنوب إفريقيا تقع في قارة إفريقيا و أخيرا البرازيل تقع في قارة أمريكا اللاتينية.

[35]–المرجع نفسه ،ص4

الفصل الثاني

دور البريكس على المستوى الدولي

تعتبر التكتلات الاقتصادية من بين الفواعل التي أفرزتها العولمة والنظام الإقتصادي الدولي الجديد الذي يقوم على المنهج الرأسمالي. ولعل أبرز هذه التكتلات الإقتصادية هو تكتل **"البريكس"** الذي ظهر على إثر الأزمة المالية لسنة 2008، حيث يهدف إلى إصلاح مؤسسات الحكومة الإقتصادية العالمية، من خلال إنشاء مؤسسات مالية موازية لنظام **"بروتن وودز"** وبالإضافة إلى خلق اسواق ناشئة لهدف البحث عن بدائل لتسيير العلاقات الاقتصادية الدولية. ونستنتج في السنوات الأخيرة أن أهمية هذه المجموعة تتزايد بشكل متسارع من الناحية الإقتصادية ومن الناحية السياسية، لذا أصبحت الدولة الراغبة في تحقيق المكاسب والاستفادة من تجارب هذه الدول تتسارع لطلب العضوية من بينها الجزائر بحكم علاقتها الجيدة مع روسيا، حيث أبدت رغبتها في الإنضمام إلا أن هناك عدة معوقات أدت إلى رفض الطلب.

في هذا المقام يجب تبيان ما تم منحه من أدوار لمجموعة البريكس (المبحث الأول) ثم إبراز معوقات الانضمام إلى هذا التجمع مع الأخذ بعين الاعتبار الجزائر نموذجا (المبحث الثاني).

المبحث الأول

التركيز على الجانب المالي

لقد أتاحت الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية للقوى الناشئة الفرصة للتجمع لمناقشة مسالة ذات أهمية كبيرة المتمثلة في ضرورة إصلاح النظام المالي الدولي، وعلى الهيئات الدولية ضرورة مراجعة هياكلها وقواعدها (المطلب الأول)، وكذا البحث عن بدائل لتسيير العلاقات الإقتصادية الدولية (المطلب الثاني).

المطلب الاول

وضع أحكام جديدة لتنظيم الجانب المالي

في خضام السلبيات التي يعاني منها النظام المالي السائد في الإقتصاد العالمي والمنظم من قبل كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والذي أفرز آثار سلبية على بعض إقتصاديات الدول، عمدت مجموعة البريكس في مختلف مؤتمراتها على البحث عن بديل

لهذا النظام المالي السائد، والذي يمكن إظهاره في جانبين هما: إنشاء مؤسسات مالية موازية (الفرع الأول)، ثم إقرار نظام دفع جديد (الفرع الثاني).

الفرع الأول: إنشاء مؤسسات مالية موازية وبديلة للمؤسسات الدولية السائدة: لهدف الإنقاص إن لم نقل إزاحة الآثار السلبية لعمل المنظمات المالية الدولية، اتفقت البلدان المؤسسة للبريكس على إنشاء هيئات مالية تتمثل في كل من بنك التنمية الجديد (أولا)، وصندوق احتياط البريكس (ثانيا).

أولا: بنك التنمية الجديد: أنشأ بنك التنمية الجديد سنة 2014، في فورتا ليزا بالبرازيل، حيث تم التوقيع على إتفاق إنشائه في القمة السادسة ودخل حيز التنفيذ في 9 جويلية 2015، في قيمة أوفا، حيث إتفق القادة خلال توقيع الإتفاق فيما بينهم لمصرف التنمية الجديد من حيث التصريح بما يلي: ***"يستعمل بنك التنمية الوطني على تعزيز التعاون بين بلداننا وسيكمل جهود المؤسسات المالية متعددة الأطراف والإقليمية من أجل التنمية العالمية، بالتالي المساهمة في التزاماتنا الجامعية لتحقيق هدف النمو القوي والمستدامة والمتوازن".*** [36]

تأسس البنك برأس مال يقدر بـ 100 مليار دولار أمريكي، ويبلغ رأس مال المكتتب به 50 مليار دولار أمريكي، يتم تقاسمها بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين.[37] ويتكون بنك التنمية الجديد من ثلاثة أجهزة وهي: مجلس المحافظين، مجلس إدارة والرئيس ونوابه، حيث يكون رئيس المجلس المحافظين من روسيا والرئيس الأول لمجلس الإدارة من البرازيل وأول رئيس من الهند، ومؤخرا تم إنتخاب ديلماروسيف رئيسة جديدة للبنك في مارس 2023، حتى يوليو 2025[38] وتزامن إنشائه الإعلان عن إنشاء صندوق إحتياطات المالي للبريكس.

---

[36] – أم البنين معلم، **"دور تكتل البريكس في التحولات النظام الإقتصادي الدولي"**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، مجلد 16، عدد 4، ديسمبر 2021، ص 745.

[37] – بالعربي علي، **"التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثير على النظام الدولي السائد"**، مجلة الباحثة للدراسات الأكاديمية، مج 8، ع 1، 2011، ص 15.

[38] – أم بنين المعلم، المرجع السابق، ص 748

– وظيفته الأساسية هي تقديم قروض للدول النامية لتطوير البنية التحتية خصوصا إذا كانت هذه القروض ضمن مشروع الطريق والحزام الصيني. وبمقارنة هذا البنك مع مؤسسة البنك الدولي، لهما نفس المهام، لكن هذا الأخير يقدم مساعدة مالية مشروطة، فالبلد الطالب للقرض يجب أن يكون عضو في صندوق النقد الدولي ولذا لا يكفي، فشروط العضوية في البنك تتمثل في أمرين أن يكون البلد الطالب للعضوية دولة مستقلة وأن تكون هذه الدولة قد أحرزت مسبقا عضوية في صندوق النقد الدولي.

بمعنى آخر العضوية في البنك العالمي مرتبطة بالعضوية في صندوق النقد الدولي فمن حيث المبدأ، يترتب على إنتهاء العضوية في صندوق النقد الدولي إنتهاء العضوية في البنك العالمي، إستثناءا يمكن إقرار الإستمرار في عضوية البنك إذا وافق على ذلك ثلاث أرباع مجموع الأصوات على رغم من إنتهائها في الصندوق.

– حصل بنك التنمية الجديد على تصنيف ثماني دولي **AAA** من وكالة التصنيف الإئتمانية اليابانية في أوت 2019، وحصل على تصنيف $\mathbf{AA^{+}}$ في عام 2018، من ستاندر أندبورو فيتش على التوالي، هذه التصنيفات أعلى بكثير من متوسط دول البريكس وتعود التصنيفات الإئتمانية المرتفعة جانبا أساسيا في نموذج الأعمال الدولية لبنوك التنمية متعددة الأطراف، وذلك لأن الوصول إلى أسواق رأس المال المحلية الدولية ضرورية لعملياتها[39].

في هذا السياق، وافق بنك التنمية الجديد الذي أنشئته مجموعة البريكس على تقديم قروض بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لمشاريع الطاقة في جنوب إفريقيا وقروض أخرى بنفس القيمة لمشروع النقل في الصين. وأعلم بنك التنمية لمجموعة البريكس في البيان: "أن قرضه البالغ 300 مليون دولار لجنوب إفريقيا سيجري تقديمه عبر بنك التنمية لجنوب إفريقيا، وسيركز على مشاريع تقلل إنبعاثات ثنائي أكسيد الكربونِ $\mathbf{CO_2}$ وتعزز كفاءة الطاقة، وأضاف أن قرضه البالغ 300 مليون دولار سيذهب لتمويل خط

[39] – أم بنين المعلم، المرجع السابق، ص 748

جديد للمترو في مدينة ليويانغ، وبهاذين المشروعين فإن محفظة قروض البنك ترتفع إلى أكثر من 5.7 مليار دولار.[40]

ثانيا: صندوق الترتيبات الإحتياطية للبريكس: أنشئ صندوق الترتيبات الإحتياطية للبريكس على التوالي مع بنك التنمية الجديد في القمة السادسة فيرت إليزا سنة 2014، يقع في شنغهاي بلغ رأس ماله 100 مليار دولار أمريكي، حيث تساهم فيه الصين بـ 41 مليار دولار وجنوب إفريقيا بـ 5 مليار دولار أما باقي المساهمين فتوزع بالتساوي بين باقي الدول. ويرى أعضاء المجموعة أنه سيكون لهذا الترتيب الإحتياطي تأثير وقائي إيجابي لمساعدة البلدان على تجنب ضغوط السيولة على المدى القصير.[41]

ومن مهامه الأساسية توفير الحماية لعملات الأعضاء ضد ضغوط السيولة العالمية ومعالجة الإختلال في موازين المدفوعات، مقارنة مع مؤسسات بروتن وودز على رأسها صندوق النقد الدولي. كما أنه لديهما (أي مجموعة البريكس المؤسسات بروتن وودز) نفس المهام حيث أن صندوق النقد الدولي يهدف إلى منع وقوع الأزمات في النظام النقدي العالمي عن طريق تشجيع البلدان النامية على إعتماد سياسات إقتصادية سليمة، كما أن الصندوق يمكن أن يستفيد من موارد الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشاكل في ميزان المدفوعات، هذا بشكل عام، وتتمثل أهداف صندوق النقد الدولي في:

- تشجيع التعاون النقدي الدولي بواسطة هيئة، دائما تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف كما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية.[42]

نستنتج أن صندوق إحتياطات البريكس له مهام مشابهة مع صندوق النقد الدولي، كتقييم لهذا الأخير، فإن تعامل صندوق النقد الدولي لدول الأعضاء يتسم بالتمييز، يرجع إلى تنظيم

---

[40] – أم بنين المعلم، المرجع السابق، ص 748

[41] – أم بنين المعلم، المرجع السابق، ص 748.

[42] – جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، دار الفكر الجامعي، عنابة، 2008، ص 427-432.

الصندوق ذاته لا سيما ما يتعلق بقواعد التصويت، حيث تهيمن الدول الأكثر مساهمة في رأس ماله على قرارات مهمة فيه، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بنسبة تصويت 17.4% وعليه بوجودها قادرة على تعطيل أي قرار يحتاج إلى نسبة 85% من الأصوات.

هذا من جهة، أما من جهة الشروط لمنح القروض فنفس الأمر مع البنك العالمي، حيث يقدم قروض مشروطة، فالصندوق يشترط من الدول النامية، القيام بإصلاحات في بنيانها الإقتصادي بناء على مواصفات ليبيرالية غربية هذه السياسة التي يكون ضحيتها الشعب لأنها تشترط على الدولة الراغبة في الحصول على التمويل أو دعمها تخفيض من الإنفاق على القطاعات العمومية.

بمعنى التخلي عن النظام الإشتراكي وتبني النظام الرأسمالي، هذا من سلبيات صندوق النقد الدولي الذي غلبت عليه السياسة اللبيرالية ، عندما يصمم برامج إصلاحية لدولة ما، فإن فلسفته تقوم على متطلبات ليبرالية ذات مضمون سياسي التي تحاز دائما بسياسات الدول صاحبة النصيب الأكبر من الحصص. أما صندوق إحتياطي البريكس فهو يقدم مساعدات مالية دون التدخل في الشؤون الإقتصادية الداخلية للدولة دون فرض تغيير النظام الداخلي لها.

الفرع الثاني وضع نظام الدفع الجديد: شهد النظام الاقتصادي والسياسي الدولي جملة من التحولات منذ نهاية القرن العشرين، حيث تزايدت التكتلات الإقتصادية على المستوى العالمي. فبعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الباردة مما أدى الى سقوط النظام الإشتراكي، ولكي تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية فرض سيطرتها على العالم، قامت بعقد مؤتمر بروتن وودز للإتفاق على نظام نقدي دولي جديد، حيث تم الإتفاق في مؤتمر بروتن وودز على إنشاء صندوق النقد العالمي و البنك العالمي كقاعدة للصرف بالدولار الذهبي. إلى أن حدثت صدمة نيكسون التي تعرض لها الدول الأعضاء عندما أعلن الرئيس الأمريكي وقف التبادل الدولار بالذهب والإنتقال لنظام تقويم العملات الورقية،

واستغلت الولايات المتحدة هذا الوضع وفرضت سيطرتها على العالم من خلال تحويل الدولار من عملة محلية إلى عملة ارتكاز وأصبح الدولار العملة العالمية الأساسية[43].

لكن في بداية القرن 21، ظهرت بعض الأزمات التي أثبتت فشل نظام النقد الدولي، مما أدى إلى بروز مجموعة البريكس كقوة مؤثرة في النظام الدولي. وهناك ثلاثة أسباب أساسية أثبتت فشل النظام النقدي الدولي وهي:

أولا: **الأزمة المالية العالمية لسنة 2008:** تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 واحدة من أهم العوامل الأساسية التي سرعت في بروز البريكس كقوة في النظام الدولي، حيث أدت هذه الأزمة إلى الحاق ضرر كبير بسمعة البلدان والمؤسسات التي تقع في قلب الإدارة الإقتصادية العالمية، وهنا نقصد على وجه التحديد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والولايات المتحدة الأمريكية بحكم سيطرتها على هذه المؤسسات في ظل هذا الوضع إكتسبت الدول الكبرى التي تعارض الهيمنة الغربية على النظام الدولي تسعى إلى بناء نظام دولي جديد من منظور جماعي كدول مجموعة البريكس بجاذبية كبيرة لدى دول العالم على الرغم من عدم تجانس مصالحها الإستراتيجية.[44]

ثانيا: تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية: على الرغم من العنف الشديد الذي يمارسه السياسيون الأمريكيون في الدفاع عن سلوك الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد ما، وتأكيد دورهم القيادي، فمن الواضح أن الولايات المتحدة فقدت مكانتها كقوة مهيمنة، وهو ما ذهب إليه جوزيف ناي في مقاله المعنون **"مستقبل القوة الأمريكية"** الصادر سنة 2010، الذي أوضح فيه بأن الولايات المتحدة الأمريكية تشهد انخفاضا نسبيا وليس انخفاضا مطلقا، على الرغم بأنها لا زالت تشكل بوضوح أقوى قوة إقتصادية وعسكرية إلا أنها تكافح مع نقاط الضعف الحادة الناتجة عن انخفاض النمو الإقتصادي.

---

43 – شحاب نوال، آثار التكتلات الإقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2010، ص 435.

44 – بالعربي علي، المرجع السابق، ص 713.

– انخفاض إجمالي الاستثمار وتوقف التقدم التكنولوجي بسبب المعايير التعليمية المتدنية، فإن الإنتاجية الصناعية وزيادة الإنتاجية الإجمالية للعمال، والتي تسير إلى التقدم التكنولوجي، تنمو ببطء شديد حيث لا تتمكن من الحفاظ على مكانة رائدة على المستوى الدولي. واستمر فقدان الزحمة المتميز للولايات المتحدة الأمريكية لسنوات مما أدى إلى انخفاض عام في القوة الإقتصادية والجاذبية[45].

ثالثا: افتقار الإتحاد الأوروبي إلى الحركية: شهد الإتحاد الأوروبي بالعقود الثلاثة الأخيرة، تراجعها في معدلات النمو التي تعتبر في المتوسط أقل من معدلات القوى الناشئة، وهذا ما يشير إلى عدم وجود ديناميكية قد تؤدي إلى خسارة الإتحاد الأوروبي لهيمنته الاقتصادية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى هيمنة الدولار والذي يعتبر عملة احتياطية في العالم، هذا ما أثر سلبيا على بعض الدول فمثلا عندما تكون عملة الدولة ضعيفة أمام الدولار، يكون التصدير أسهل لأن قيمة سلعتها بالدولار تكون رخيصة بالنسبة للمستورد الأجنبي، والعكس صحيح عندما نكون بصدد عملية الاستيراد.

من هنا أصبحت الدول تبحث عن عملة بديلة عن الدولار الأمريكي بعد الأزمة المالية لسنة 2008، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مدين، هذا ما أدى إلى تراجع هيمنة الدولار في الإقتصاد لعالمي.

في هذا الصدد، قامت مجموعة البريكس بإستحداث نظام دفع خاص بها، حيث يتم إستخدام عملية الدفع بالعملة المحلية بدلا من الدولار واليورو ذلك لتفادي مخاطر الإعتماد على الدولار. بحيث تم التوقيع على الإتفاقية في قمة نيودلهي عام 2012،و التهدف الى إيجاد آلية للتعاون بين مصاريف دول التجمع، وزيادة عملية الإقراض بالعملات المحلية، كما هو المعمول بين روسيا والصين، توسيط اليوان عملة في تلك المعاملات، وهي نجحت في الربع الثالث من سنة 2016 بانضمام "اليوان" الصيني إلى سلة العملات المرجعية لدى صندوق النقد الدولي إلى جانب الدولار واليورو، بمعنى أنه تم بروز ملامح جديدة لخريطة القوى

45 – بالعربي علي، المرجع السابق، ص 87.

الإقتصادية في العالم فقد بدأت تلوح في الأفق وعلى ارض الواقع وتداعياتها المؤثرة على مجريات النظام العالمي الحالي.[46]

أصبح اليوان الصيني ينافس الدولار الأمريكي، لأن الصين تملك إقتصاد طموح وتسجل فائض إقتصادي ضخم، خصوصا مع ظهور الأسواق الناشئة. فقد أصبح اليوان الصيني يلعب دورا متزايدا في التجارة والتمويل الدوليين، مما يعكس التأثير على الإقتصاديات الناشئة هذا بسبب الديناميكية التي يلعبها في الأسواق الناشئة.

المطلب الثاني

التركيز على أسواق جديدة للاستثمار والتجارة

إن التحولات الإقتصادية التي طرأت على العالم بأجمعه أصبحت تفرض مواكبة ما يحدث من تغيرات وتطورات هيكلية في الاقتصاد العالمي والبحث عن الطرق المناسبة لتحقيق النمو الإقتصادي والتنمية الاقتصادية. ولعل أسرع ما حصل من التحولات التي شهدها الجانب المالي عن طريق ظهور مؤسسات مالية تحويلية جديدة تتقدم مع تقدم المشاريع، وتكبر لتستوعب ضخامتها ورؤوس أموالها. والتي نجد من أهمها الأسواق الناشئة أو الأسواق المالية الناشئة، التي أضحت وسيلة من وسائل مجموعة البريكس تهدف من خلالها إلى التركيز على أسواق جديدة للاستثمار والتجارة نظرا لإعتبار هذه الأخيرة مركزا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة لما تقوم به من وظائف ومهام واعتبارها بالدرجة الأولى الوسيلة المناسبة لتمويل خطط التنمية الإقتصادية والتوجيه السليم للموارد وتوفير السيولة اللازمة لها، حيث فرضت هذه الأخيرة مكانتها في الإقتصاد العالمي خلال فترة الأزمة المالية الممتدة بين 2008 –2012. وكان لها دور ملحوظ في مساعدة الإقتصاديات المتقدمة على التعافي من مخلفات الأزمة وهذا بفضل الإمكانيات الإقتصادية الكبيرة ومختلف الإصلاحات التي قامت بها هذه الدول من أجل تحرير رأس المال.

في خضام هذا المعلومات، يجب التعريف بالأسواق الناشئة (الفرع الأول)، وإبراز خصائصها (الفرع الثاني)، ثم وظائفها الإقتصادية (الفرع الثالث).

---

[46] – محمود شحماط، **"تجمع بريكس من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب"**،مرجع السابق، ص 63.

الفرع الأول: التعريف بطبيعة الأسواق الجديدة والاستثمار والتجارة: يتعلق الأمر بمفهوم الأسواق الناشئة أو الأسواق المالية الناشئة. ومنه بدأ استخدام مصطلح الأسواق والأوراق المالية الناشئة في الأدبيات الإقتصادية منذ عام 1981، عندما أعدت مؤسسة التمويل الدولية قاعدة بيانات عن الأسواق المالية في الدول النامية لتكون بمثابة دليل للاستثمار في تلك الأسواق من قبل المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء وفقا لمؤسسة التمويل الدولية تعرف الأسواق المالية الناشئة على أنها: ***"تلك الأسواق في الدول منخفضة ومتوسطة النمو وبدأت عملية التغيير في الحجم والتعقد والتمتع بقدرات متعددة لمواصلة النمو والتقدم"***.

أي هي تلك الأسواق التي توجد خارج الدول الصناعية الكبرى وتنتمي إلى الدول النامية في مرحلة الدخول إلى اقتصاد السوق وأهم ما تتميز به هذه الأسواق هو الزيادة الكبيرة في القيمة السوقية للأسهم بالإضافة الى تزايد حجم الإصدارات الجديدة للأسهم.[47]

كما تعرف كريستين لاغرد **Christine LAGUARD** 2016 تعرف رئيسة صندوق النقد الدولي الأسواق الناشئة بأنها: ***"مجموعة تضم 30-50 بلدا في مرحلة التحول، أي أنها ليست شديدة الثراء ولا شديدة الفقر، كما أنها منفتحة نسبيا أمام رأس المال الأجنبي، ولديها نظم مالية وتنظيمية لم تصل بعد إلى مرحلة النضج الكامل، وهذه البلدان تتسم أيضا بقدر هائل من التنوع ثقافيا، جغرافيا وحتى إقتصاديا، فهي غير متجانسة فعلى سبيل المثال يمر الإقتصاد البرازيلي الروسي حاليا بفترة ركود بينما تتمتع الهند والمكسيك بنمو قوي في نفس الوقت، وكل هذه البلدان حريصة على اللحاق بنظيرتها الأكثر تقدما غير أن صعوبة المتغيرات الإقتصادية الحالية تجعل عملية اللحاق أكثر صعوبة"***.[48]

وتعرف أيضا بأنها مجموعة الدول التي لها بعض خصائص الدول المتقدمة ولكنها لا تتوافق مع جميع معاييرها وتتميز بدخل منخفض أو متوسط للفرد. وقد استطاعت هذه

---

[47] – علي بوعبد الله، شريف بوقصبة، **"الأسواق المالية الناشئة، الخصائص وعوامل جذب المستثمرين"**، مجلة الإرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية، ع 1، الجزائر، 2018، ص 2.

[48] – نصيره نسيب، **"الأسواق الناشئة ومكانتها في الإقتصاد العالمي، حالة الفترة، 2012-2016"**، مجلة التقارير بواديكس، ع 7، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 96.

الأسواق جذب العديد من المستثمرين نظرا لارتفاع العائدات منها وذلك بفضل معدلات النمو الإقتصادي السريع والملحوظ المحققة فيها مقارنة بالدول المتقدمة.

الفرع الثاني: خصائص الأسواق الناشئة: تمتلك الأسواق الناشئة مجموعة من الخصائص بعضها ذات طابع إيجابي (أولا)، وبعضها ذات طابع سلبي (ثانيا).

أولا: الخصائص الإيجابية: تتمثل الخصائص الإيجابية في:

1- كفاءة التشغيل: وهي قدرة السوق على تحويل الأموال والمواد لمن يحتاجون إليها بأقل من التكلفة التي نشأت من المعاملات وهي ما تسمى بتكلفة المعاملات، وتضم التكلفة الوساطة وتكلفة تحويل الورقة المالية لذا فإن نجاح السواق المالي يتوقف إلى درجة كبيرة على تقليل التكلفة.

2- كفاءة التخصيص للموارد: إن المهمة الأساسية للأسواق المالية، هي تحويل فائض الأموال ممن لديهم الفائض، إلى هذه الموارد وهي مهمة ليست سهلة لأن أحد شروطها أن تتم بكفاءة أو ما يسمى بكفاءة التخصيص.

3- توفير السيولة: من المعروف أن الأسهم ليس لها تاريخ استحقاق، كما أنه يمكن لحملة الأسهم إعادتها إلى الشركة المصدرة، كذلك بالنسبة للسندات برغم أن لها آجال استحقاق مختلفة، حيث أن السوق في هذه الحالة هي الملجأ الوحيد الذي يمكن للمستثمر من بيع أوراقه وتحويلها إلى نقدية. بل يجب أن تستجيب بسرعة لأي تغيرات أو أحداث وهي تؤثر في أسعار الأسهم وهذه الخاصية يطلق عليها بكفاءة السوق.

أيضا توفير المعلومات والاستجابة الفورية لأي أحداث جديدة السوق هو أهم مصدر للمعلومات الاستثمارات المتداولة وخاصة الأسعار والأحكام كذلك حركة التعامل ولا يقتصر على توفير المعلومات فقط بل يجب أن تستجيب بسرعة لأن تغيرات أو أحداث وهي تؤثر في أسعار أسهم وهذه الخاصية التي تطلق عليها بكفاءة السوق.

4- التطور السريع: تسجل الأسواق الناشئة في فترة وجيزة نموا كبيرا جدا في عدد الشركات المدرجة بها، وحجم الأوراق المالية المتداولة فيهان بإعتبارها أسواق تزامنت في إنشائها مع دخول تلك البلدان في تطبيق برامج خوصصة واسعة. بالإضافة إلى أن بعض هذه الأسواق تعتبر جاذبة للإستثمارات الخارجية خاصة في المنطقة العربية، كون معدلات الفائدة فيها منخفضه والعائدات الإستثمارية مرتفعة، مع غيرها من الأسواق.

ثانيا: الخصائص السلبية: يمكن إبراز الخصائص السلبية للأسواق الناشئة في:

1- **صغر حجم السوق:** يعكس حجم السوق كل من مؤشر رأسمال البورصة ومؤشر عدد الشركات المسجلة في السوق، وعلى الرغم من تحقيق بعض الأسواق معدلات جيدة وارتفاع مؤشراتها إلى أكثر من تلك المحققة في الأسواق المتقدمة إلا أنها تبقى متميزة بنوع من الحجم المتواضع.[49]

2- **نقص التنظيم وضعف الإدارة:** فحسن سير تلك الأسواق وغيرها لا يتوقف على الكفاءات والإطارات التي يتوفر عليها فحسب، وإنما يتوقف أيضا بصورة غير مباشرة على مدى توفر المعلومات الدقيقة عن الشركات المقيدة، الطرق المحاسبية والقوانين المتعلقة بحماية المدخرين وغيرها من العوامل التي لو توفرت لكافة المتعاملين لزادت إلى حد ما من كفاءة تلك الأسواق، وكل هذا من مهام إدارة الأسواق المالية.

3- **التذبذب:** يعرف التذبذب بأنه التغيرات التي تحدث على مستوى العوائد. فقد يتعلق بمعلومات جديدة وأن ما يميز الأسواق الناشئة هو شدة التذبذب وعدم فعالية الأسعار وهذا قد يؤدي إلى عدم استقرار عائدات السوق وارتفاع درجة المخاطر.

---

[49] - نصيرة نسيب، المرجع السابق، ص ص 74-75.

الفرع الثالث: الوظائف الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية: تؤدي سوق الأوراق المالية دورا هاما في الحياة الإقتصادية، حيث وجدت من أجل الربط بأفضل صورة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي ولم تقتصر هذه المهمة بل تعددت لتشمل وظائف أخرى فيمكن حصرها في:

أولا: إيجاد سوق دائمة مستمرة وحرة: تعتبر سوق الأوراق المالية سوقا مستمرة يتم العمل من خلالها على الأوراق المالية في أوقات العمل الرسمية، بحيث يمكن للمتعاملين من شراء وبيع الأوراق المالية، طلبا للربح أو تغيير الاستثمار حيث يكون في وسع المتعامل في أي وقت تسير أصوله المادية ومن جهة المستثمر وجود سوق لطلب الأموال. وتتحقق في هذه السوق، المنافسة الحرة حيث تتحدد فيها الأسعار وفقا لقانون العرض والطلب وتكون الأسواق حرة ومفتوحة للمستثمرين دون النظر إلى مراكزهم المالية.[50]

ثانيا: ضخ الأموال في الاقتصاد: تحظى سوق الأوراق المالية بمكانة خاصة في عمليات التنمية الإقتصادية، إذ تعتبر من بين المتطلبات الأساسية لإحداث تنمية شاملة وذلك لأنها تعمل على تأمين توجيه رؤوس الأموال لأجل تمويل المشاريع الضخمة.[51]

ثالثا: تعبئة المدخرات السائلة وتوجيهها نحو المشاريع: تحول سوق الأوراق المالية مدخرات الأفراد إلى استثمارات وتنتج هذه الإستثمارات التمويل اللازم لتمكين مشاريع الأعمال والحكومة من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الفرد وبالأخص مشاريع البنية التحتية. كما يمتاز الاستثمار في الأسواق الناشئة بالسهولة واليسر وذلك مقارنة بمجالات استثمارية أخرى. وتظهر هذه السهولة في إمكانية استثمار أي مبلغ مالي صغير أو كبير ولأي مدة طالت أو قصرت ولا يحتاج ذلك إلى خبرات إقتصادية عالية.[52]

---

[50] – عبد الله غالم، **"أسواق الأوراق المالية"**، مجلة الإجتهاد القضائي، ع 11، جامعة محمد حيدر، بسكرة، ص 75.

[51] – مرجع نفسه.

[52] – المرجع نفسه، ص76

رابعا:أداة لتفادي أخطار السوق: يستفيد من سوق الأوراق المالية التجار والصناعيين والمزراعين، حيث يتمكن كل واحد منهم من التأمين على مركزه ضد تقلبات الأسعار بفضل عملية التغطية، وذلك بدخوله في عمليات تتم في أسواق مخصصة لذلك.[53]

خامسا: أداة للتأمين من المخاطر: فمن خلال سوق الأوراق المالية يتم معالجة ما يلي:

أ- أزمة المديونية: فمن خلال جذبها للمدخرات الأجنبية للاستثمار في الأسهم المصدرة محليا، تساهم سوق الأوراق المالية في تفادي المشاكل التي تنتج عن الاقتراض الخارجي، كما تساهم في تخفيف عبء المديونية الخارجية.

ب- بيع الحقوق وشرائها: فعن طريق سوق الأوراق المالية، يستطيع المستثمر الانسحاب من الشركة وذلك ببيع حقه في الشركة في هذه السوق دون المساس بأصل الثروة المتمثلة في أصول المشروع من أراضي ومباني وغيرها من معدات.

ج- المساهمة في تمويل خطط التنمية: عن طريق طرح أوراق مالية حكومية في تلك السوق، وذلك من أجل سداد نفقاتها المتزايدة وتمويل مشروعات التنمية من أجل تحقيق سياسة اقتصادية معينة.

المبحث الثاني

معوقات انضمام إلى البريكس :الجزائر نموذجا

منذ نشأتها حققت مجموعة البريكس نجاحا كبيرا على الصعيد الاقتصادي الدولي حيث فرضت نفسها بقوة رغم الفترة الوجيزة التي أنشأت فيها ما نتج عنه ازدياد طلب الانضمام إليها من قبل العديد من البلدان من بينها الجزائر.

فبتفحص وضعية الاقتصاد الجزائري عبر فترات تطوره نستنتج أن الجزائر تجاوزت بعض الأزمات التي مرت بها من الناحية الاقتصادية أبرزها جائحة كورونا – كوفيد 19 رغم الآثار السلبية لها على أسعار الصرف. في خضام ذلك فهي تبحث عن كل الحلول لتكوين الاقتصاد الوطني من بينها الدخول في تكتلات وتجمعات هامة على المستوى الدولي منها

[53]- عبد الله غالم، المرجع السابق. ص76

تجمع البريكس بحكم العلاقات الاقتصادية بين بلدان هذا التجمع والجزائر وهو ما تجسد من الناحية العملية من خلال إيداع الجزائر لطلب الانضمام إليها.

بناءا على ذلك يجب إبراز وضعية الاقتصاد الجزائري في ما مدى تلائمه مع متطلبات تجمع البريكس (المطلب الأول) ثم الصعوبات المعيقة لعدم انضمام الجزائر إليه (المطلب ال

المطلب الأول

خصوصية الاقتصاد الجزائري

للتأكيد على مدى تلاؤم الاقتصاد الجزائري مع متطلبات تجمع البريكس لا بأس من تبيان مقومات وخصوصيات الاقتصاد الجزائري التي قد تسمح بأن تكون في المستقبل عضوا في التجمع والتي يمكن إظهارها من ناحية المؤهلات التي تتوافر عليها الجزائر من عدة جوانب (الفرع الأول) ثم الوضعية الحقيقة للاقتصاد الجزائري (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مؤهلات الجزائر الاقتصادية والطبيعية: تتمتع الجزائر بكثير من المقومات والإمكانيات التي تؤهلها لأن تلعب دورا هاما في الإقتصاد العالمي، تتمثل فيما يلي:

أولا: المؤهلات الاقتصادية: تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا، بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا، وأقوى إقتصاد قومي في شمال إفريقيا، قبل مصر، وينبع على الجزائر من احتياطاتها الضخمة من النفط.

1- توافرها على الطاقة: من المؤهلات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري نجد الطاقة بمختلف أنواعها أبرزها الغاز والبترول، الأمر الذي سمح لها بأن تحتل مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي والذي تجسد أكثر في السنوات الأخيرة من خلال الإقبال الكبير من مختلف بلدان العالم على الاستفادة منها. فقد عرفت سنة 2022 طلبا قويا على النفط والغاز الجزائري في ظل الأزمة الدولية متعددة الأوجه بحيث أعلنت الجزائر عن اكتشافات طاقوية ضخمة ومراجعات في أسعار الغاز.

في هذا الشأن صرح وزير الطاقة الجزائري أن الاستثمار في قطاع الطاقة في الجزائر تجاوز 9 مليار دولار في عام 2023، مقارنة بـ 8 مليار دولار في عام 2022، وأوضح كذلك أن النتائج الأولية تشير إلى تحسن المؤشرات الإقتصادية على

غرار الإنتاج المسوق والمحروقات الذي إرتفع بنسبة 3.3% مقارنة بسنة 2022 ليصل إلى 196 مليون طن مكافئ نفط.[54]

2- **المؤهلات الزراعية:** يعد القطاع الزراعي الجزائري عصب التنمية الاقتصادية الوطنية وهذا جراء تمتعه بإمكانيات طبيعية وبشرية ومادية ضخمة ومنحت في إطار برنامج التنمية الشاملة. بهذا المعنى يعتبر قطاع الزراعة قطاعا رئيسيا في الجزائر وعمودا أساسيا في الإقتصاد الوطني بسبب مساهمته في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي. فهو يوظف حوالي 2.6 مليون شخص عامل زراعي والذي يمثلون أكثر من 74% من اليد العاملة الريفية و 24% من القوى العاملة الوطنية، وعلاوة على ذلك، يضمن الأمن الغذائي للبلاد من خلال تغطية أكثر من 74% من الإحتياطات الوطنية من المنتجات الفلاحية.[55]

فبالرغم من تأثر القطاع الزراعي بأزمة كوفيد لسنة 2020، إلا أنه كشف قدرته على الصمود أمام الأزمة وتداعياتها. بل وأكثر من ذلك، فقد حقق قفزة كبيرة في الإنتاج وسجل فائضا للتصدير. إذ شهدت صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية قفزة نوعية خلال سنة 2020 وذلك من خلال تصدير أكثر من 100 طن مقارنة بين 70 طن في عام 2019، ويقدم معدل إنتاج الحبوب بـ 51.5 مليون قنطار.[56]

ثانيا: المؤهلات الطبيعية: تمتلك الجزائر مؤهلات طبيعية ضخمة منها الثروات الطبيعية ذات الأبعاد الاقتصادية والتنموية إضافة الى المؤهلات الجغرافية والثروة البشرية.

1-**الثروات الطبيعية:** يتعلق الأمر بامتلاك الجزائر لمخزون هام من الغاز والبترول والحديد والفوسفات والفضة والذهب وغيرها من الثروات الطبيعية المتواجدة في باطن الأرض الجزائرية سواء البرية منها أو المائية.

---

[54]- إستثمارات قطاع الطاقة في الجزائر، تم تصفح الموقع بتاريخ 10 ماي 2024، **https://www.skynewsarabia.com**

[55]- قطاع الفلاحة. تقديم قطاع الفلاحة، تم تصفح الموقع بتاريخ 10 مايو 2024، **https//aapi.dz**

[56]- موقع الفنك: الإقتصاد في الجزائر، تم تصفح الموقع بتاريخ 10 ماي 2024 **https://fanak.com**

فمن ناحية الأرقام نقول بأن الجزائر تعتبر من البلدان التسعة في منظمة الأوبك بحسب عائدات النفط وقد تمثل الجزائر المرتبة 14 من حيث إحتياطي النفط، وقد صنفت الجزائر في المركز التاسع من حيث صافي عائدات صادرات النفط لدول أوبنك لسنة 2008 بعائد يبلغ 4 مليارات دولار.[57] كما أن الغاز الطبيعي هو وقود أخضوري، فإنه غالبا ما يتم إعتباره طاقة أنظف من الفحم أو النفط ويلعب إحتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي نحو 15905 ترليون مكعب في نهاية العام 2022 دون تغيير عن 2021.[58]

كما أنه وحسب الخبراء، فإن الصحراء الجزائرية تكتنز 20% من المخزون العالمي للأتربة النادرة، بحسب ما أفادت الجريدة الفرنسية (**L'opinion**) الصادرة بتاريخ 30 أغسطس 2022. ويعتبر التراب الجزائري مجال لم يتم بعد استغلال معادنه ولا حتى رسم خريطة كل ثرواته المعدنية عموما، والأتربة النادرة منها على وجه الخصوص. فالجنوب الجزائري يزخر بالأتربة النادرة. أما باقي الثروات فالجزائر تملك إمكانيات في جانب المقومات الطبيعية من الحديد، بحيث تملك واحد من أكبر مناجم في العالم **غار جبيلات** وإحتياطات كبيرة من اليورانيوم ومساحات شاسع من الأراضي الزراعية والفوسفات مصادر طاقة كبيرة من الغاز والبترول.[59]

2-**المؤهلات الجغرافية والبشرية** تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط، تبلغ مساحتها 2.381.740 كلم^2، وبشريط ساحلي يبلغ طوله أكثر من 1280 كلم. وهو ما يجعلها تسخر بكميات هائلة من الموارد الطبيعية والثروات الباطنية المتنوعة والتي تساهم بشكل فعال في تعزيز قدرة الإقتصاد الوطني هذا من جهة.

من جهة أخرى، يبلغ إجمالي القوى العاملة في الجزائر بين (15 و 64 عاما) في نهاية عام 2020، نحو 12.32 مليون نسمة مقابل 12.72 مليون في عام 2019،

---

[57]- ويكيبيديا: النفط في الجزائر، تم تصفح الموقع بتاريخ 10 ماي 2024 **https://arim.wikipedia.org**

[58]- أحمد عمار، إحتياطات الجزائر من الغاز، تم تصفح الموقع بتاريخ 10 ماي 2024 **https://affaqa.net**

[59]- غبولي علي، واقع والتحديات إنضمام الجزائر إلى تكتل بريكس، مذكرة الماستر، تخصص: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والعلوم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2022-2023، ص 49.

وشكلت الإناث بنسبة 20.13%، و 19.88 % إجمالي حجم القوى العاملة في البلاد عام 2018 و2019 على التوالي، بعدما بلغت ذروتها التاريخية عام 2017 بنسبة مشاركة بلغت 20.40%، وقد أظهر مسح الديون الوطني في 2018 أن 16.1% من الإجمالي للقوى العاملة في مجال البناء، و 16.1% منها في التجارة و15.8% في الإدارة العامة غير الصحية و 14.4% في الصحة والعمل الإجتماعي، و 7% في القطاع الصناعات التحويلية، وإستوعب القطاع الخاص في البلاد 6.95 مليون عامل أي 63% من الإجمالي العمالة في البلاد.[60]

المطلب الثاني

واقع الإقتصاد الجزائري

لقد مر الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم بثلاثة مراحل رئيسية تخللتها مراحل ثانوية شكلت في مجموعها واقع الإقتصاد الجزائري عبر فترات زمنية متنوعة، حيث تظهر لنا هذه المراحل توجه الإقتصاد الجزائري في البداية بعد الاستقلال نحو النموذج الإشتراكي وسياسة الصناعة التقليدية واعتماده على قطاع المحروقات. فكان التركيز على المؤسسات الوطنية التابعة للدولة ورفضها أي تدخل للمبادرة الخاصة في عملية بناء الإقتصاد الوطني. كذلك مسار التصنيع في تلك الفترة لم يأتي بالنتائج المسطرة تخبط الإقتصاد الجزائري في العديد من الأزمات خاصة بعد إنخفاض سعر البترول الذي يعتبر المصدر الأساسي للإيرادات. مما إضطر المشرع الجزائري إلى إعادة النظر في النظام القانوني الإقتصادي الجزائري في إطار عملية الإصلاحات الإقتصادية التي شرعت فيها الجزائر.

تعتبر سنة 1988 سنة هامة في السياسة الإقتصادية الجزائرية خصوصا في مجال الاستثمار الإقتصادي الخاص. بمعنى آخر، قامت الدولة الجزائرية بخصخصة العديد من المؤسسات العمومية وإصلاح النظام البنكي وتنويعه، وذلك لتمهيد الأرضية نحو المرحلة الانتقالية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، من انفتاح نحو الشراكة الأورو–متوسطية ومنظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات الاقتصادية.

[60]– الموقع الفنك، الإقتصاد في الجزائر، تم التصفح يوم 10 ماي 2024. https://fanak.com

ويمكن إبراز واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين 2010 إلى 2022 من خلال ما يلي:

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي: عرفت وتيرة النشاط الاقتصادي في الجزائر المقاس بتغيير إجمالي الناتج المحلي تراجعا مستمرا منذ 2014، متأثرا إلى حد كبير بالانخفاضات المتتالية لنشاط المحروقات بفعل انخفاض أسعار النفط. **ثم** إنتقل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.8% في 2014 إلى 1.2% في 2018 ليصل إلى 0.8% 2019، ويصل إلى 4.9% 2020 بسبب الصدمة الإقتصادي الحادة التي نتجت عن الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 وهي أدنى قيمة منذ 20 سنة. لكن في سنة 2021 شهد النشاط الإقتصادي إنعاش ملحوظ ليسجل معدل نمو يقدر 3.5% ويرجع هذا الانتعاش إلى تحسين الوضعية الوبائية من جهة أخرى إجراءات بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، لا سيما تنفيذ البرنامج الخاص لإعادة التمويل، المتوازن مع السياسة المالية التوسعية للحد بشكل كبير من تداعيات الأزمة الصحية على الإقتصاد الوطني.[61]

الفرع الثاني: مردود قطاع الصناعة: تتوفر الصناعة في الجزائر على إمكانيات كبيرة غير مستغلة وتعاني من مشاكل كبيرة متعلقة أساسا بتسيير الابتكار والمنافسة على مستوى الأسواق والانفتاح على الاقتصاد. ونظرا لذلك، تبنت الجزائر سياسة صناعية تهدف إلى تغطية أربعة محاور رئيسية تتمثل في القطاعات الصناعية الواجب ترقيتها، تكييف النسيج وترقية الاستثمار الأجنبي. ويشهد هذا النشاط في السنوات الأخيرة ديناميكية الإنتعاش، فقد سجل هذا القطاع سنة 2021 نمو من حيث الحجم الذي بلغ 5.7% كما أنه يوظف حوالي 12.8% من السكان المشتغلين ويضم ما يقارب 36,000 وحدة.[62]

إن أداء القطاع الصناعي كان مدفوعا أساسا بإنتاج الصناعات الغذائية والمياه والطاقة، وصناعة الحديد والصلب والميكانيكية والكهرباء والإلكترونية والتي تشكل الجزء الأكبر من

---

[61]– العفيفي الدراجي، **"إنضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس، رؤية إستشرافية"**، مجلة الأصيل البحوث الإقتصادية والإدارية، مج 7، ع 2، الجزائر، 2023، ص ص 350–351.

[62]– بنك الجزائر، التقرير السنوي والتطوير الإقتصادي والنقدي، ص 28، تم التصفح الموقع بتاريخ 11 ماي 2024.
of.akgeria.dz www.bank–

النشاط الصناعي التي تبلغ قيمته المضافة التراكمية نسبة 71% في إجمالي القيمة المضافة للصناعة، مسجلة معدلات نمو من حيث الحجم بنسبة 5.1% من و 7.8% و 10% على التوالي: هذا إضافة إلى فروع الصناعات الأخرى التي سجلت هي الأخرى إنتعاشا ملحوظا سنة 2021، مثل فرع المناجم والمحاجر بنسبة 2.7%، فرع مواد البناء 3.2%، فرع الكيمياء والمطاط والبلاستيك بنسبة 3.2%، فرع الجلود والأحذية 8%، وأخيرا فرع الخشب والفلين
والورق بنسبة 19%.[63]

الفرع الثالث: قطاع الخدمات: يبين هيكل الإقتصاد الوطني هيمنة قطاع الخدمات، سواء من حيث نصيب تدفق الثروة أو من حيث المساهمة في نمو الإقتصاد الوطني، يمثل مجموع الخدمات 21.4% من إجمالي الناتج المحلي و311% من إجمالي النتائج المحلي خارج المحروقات لسنة 2021، رغم تأثير أزمة كوفيد 19 على قطاع الخدمات. إلا أنه تعافى بقوة سنة 2021، لا سيما قطاع الخدمات المسوقة حيث بلعت قيمته المضافة المتراكمة 853 مليار دينار جزائري وتعزز هذا النمو[64].

المطلب الثاني

معوقات إنضمام الجزائر الى مجموعة البريكس

بالرغم من المؤهلات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر والمذكورة آنفا إلا أنها لم يقبل ملفها للانضمام لتجمع البريكس وهذا لمعوقات تخص الاقتصاد الجزائري والتي يمكن إظهارها في معوقات إجرائية أو شكلية (الفرع الأول)، ومعوقات موضوعية أو هيكلية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المعوقات الإجرائية أو الشكلية: تتمثل هذه المعوقات الشكلية والإجرائية في ضرورة الحصول على النصاب القانوني المكرس في تجمع البريكس لقبول العضوية. فيتعلق الأمر بموافقة البلدان الخمسة الدائمة الأعضاء لقبول انضمام أي عضو جديد، وهو الشرط

63_ بنك الجزائر، التقرير السنوي والتطوير الإقتصادي والنقدي، المرجع السابق.

64_بنك الجزائر، التقرير السنوى والتطوير الإقصادي و النقدي، مرجع سابق

الذي لا يزال يعيق انضمام الجزائر إلى التجمع. فحتى الآن نجد طلب ترحيب البعض ورفض أو تردد في القبول من البعض الأخر، حيث رحبت بكين وموسكو بطموح الجزائر إلى اللحاق بركب مجموعة البريكس، في حي موقف باقي الدول الأعضاء خاصة الهند ما زال غير واضح.

ففي سبتمبر 2022 أوضح القائم بأعمال بسفارة الصين لدى الجزائر "كيان جي" لوكالة الأنباء الجزائرية وأعرب على رغبة الصين وترحيبها بعضوية الجزائر في "أسرة البريكس" وأشار الوزير الصيني أن الجزائر بلد ناشيء كبير وممثل الاقتصاديات الناشئة. وكما أن السفير الروسي في الجزائر فاليريان شوخايف بصراحة، قد صرح أن بلاده لا تعترض على إنضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس وأوضح للصحافة الجزائرية بأن: ***"روسيا ليست لديها اعتراض على رغبة الجزائر في الإنضمام إلى البريكس، ناقش الرئيسان تبون وبوتين هذه القضية"***.[65]

الفرع الثاني: المعوقات الموضوعية أو الهيكلية: تتمثل المعوقات الموضوعية أو الهيكلية في التحديات الاقتصادية والسكانية التي تحد من فرص إنضمام الجزائر إلى تكتل البريكس. وهنا يرصد الخبراء والمراقبين العديد من نقاط الضعف في الحالة الجزائرية، كما يستبعد البعض أن يكون إنضمام الجزائر للمنظمة في المستقبل القريب، كون الشروط الإقتصادية التي تفرضها غير متوفرة. ومنها حجم النمو الإقتصادي وحجم الدين العام وحجم الإمكانيات البشرية من أجل تحقيق نمو اقتصادي، كما أن الجزائر لا تزال تعاني المشكلات.

لكن أكبر عقبة تواجه الجزائر هو اقتصادها الهش والضعيف مقارنة مع اقتصاديات البلدان الأعضاء في المجموعة. فهناك فارق في قوة الإقتصاد مقارنة ببقية دول المجموعة حتى أقلها أي جنوب افريقيا كما أن المجموعة تركز على ضم دول لها قدرة على التأثير في القرار الدولي وهو ما لا يتحقق في دول جنوب إفريقيا.[66]

و في هذا الشأن يذكر بعض المراقبين أن طلب انضمام الجزائر يعد تعبيرا عن حالة ***"نظام متعثر يتحكم في إقتصاد كان على وشك الإنهيار لو لا الحرب الروسية الأوكرانية***

---

[65] – علي محجوب، إنضمام الجزائر إلى البريكس، آفاق عربية وإقليمية، ع 13، 2022، ص 202.

[66] – علي محجوب، المرجع السابق، 204.

التي دفعت أسعار الطاقة إلى الارتفاع الصاروخي، ما أعطى للنظام الجزائري بعض المساحة لتأخير الانهيار الاقتصادي". الرأي السابق يؤسسه أصحابه من المنطلق: ***"أن الجزائر ليس لديها شيء تصدره سوى النفط والغاز، قدرتها على تصدير المواد الهيدرو-كربونية تتضاءل على خلفية ارتفاع الاستهلاك المحلي، والأفضل وصفها بدولة ريعية يمثل أسوء جانب مما يسميه الخبراء الاقتصاديون بالمرض الهولندي، واقتصادها لا يزال ناشئا".***

كما أن انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس تواجه عقبات أخرى في ظل تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 123 مليار دولار سنة 2021، وفق بيانات البنك الدولي. بينما بلغ الناتج الداخلي الخام لدول إفريقيا "أصغر اقتصاد في البريكس" مليار دولار مرتين ضعف إقتصاد الجزائري. وهذا ما انتبه إليه الرئيس الجزائري، حيث وضع تجاوز 200 مليار دولار ناتج داخلي خام هدفا لدخول البريكس، وهو هدف ليس مستحيلا ولا صعبا ولكنه مرتبط بمدى
ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى.[67]

بمعنى آخر نقول بأن الاقتصاد الجزائري يرتكز بنسبة **80%** على المحروقات. ناهيك عن السياسة الصناعية في الجزائر، حيث تتوفر الصناعة الجزائرية على إمكانيات غير مستغلة وتعاني من المشاكل المتعلقة بتسيير الإبتكار. هذا المفهوم نرى له تطبيقا في الواقع خاصة وأن السوق الجزائرية داعمة بدرجة أولى المنتوجات الأجنبية تحت غطاء الجودة والنوعية، هذا ما رسخ في ذهن الشعب الجزائري بصفة عامة، حيث أضحى يميل وبصفة كبيرة للمنتوج الأجنبي، نظرا للأفكار الترويجية حول جودة هذا الأخير هذا ما اثر بالسلب على المنتوج المحلي الذي أصبح مهمشا بالرغم وجود منتوجات جزائرية ذات جودة عالية وقديمة التواجد في السوق الجزائرية، ونظرا لذلك، تبنت الجزائر سياسة صناعية جديدة تقوم أساسا على تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

67- علي محجوب، المرجع السابق، ص 205.

من جهة أخرى، تشكل البطالة في الوقت الراهن تحديا صعبا للدولة الجزائرية، وتظل واحدة من المشكلات الإجتماعية والاقتصادية الجديرة بالبحث والاهتمام، حيث حسب آخر تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات كشفت أن نسبة البطالة عند الشباب ما بين 16 و 24 سنة هي في حدود 26.7% وقدرت نسبة البطالة لدى حاملين الشهادات الجامعية 17,7%،[68] لكن لا يمكننا إنكار أو تجاهل فكرة أن الشباب الجزائري معروف بجانبه الخمولي وعدم قناعته، حيث أن كثرة إشتراط طبيعة العمل ومكان العمل وظروف العمل أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض نسبة اليد العاملة. هذا ما لا نجد له تمثيلا ووجودا لدى الشباب في البلدان التي قبلت ملفات انضمامها منها وعلى سبيل المثال الشباب المصري مثلا الذي يعرف بحب العمل أو تقديس العمل بغض النظر عن طبيعة العمل أو ظروفه، كما يتميز هذا الأخير بتشجيع المنتوج المحلي بدرجة أولى والافتخار بالصناعة المصرية وثقته بجودته العالية.

كل هذه العوامل والظروف أدت إلى تراجع الإقتصاد الجزائري وكانت نتيجة الرفض من طرف البريكس نتيجة حتمية. لهذا فمن الأحسن أن تقوم الجزائر بتغيير سياستها الإقتصادية أولا، وتحسين المنتوج المحلي والحرص على الإلتزام بشروط التصدير منها التغليف وغيرها من أجل بناء هيكل تصدير جزائري قائم على التعددية أو تعدد مصادر التمويل الخزينة العمومية، دون الإعتماد المطلق على المحروقات، هذا من جهة. ومن جهة أخرى وفي إطار موضوع الشباب الجزائري، فنحن نلمح الدولة الجزائرية وهي تقوم بتسهيلات مشاريع وبرنامج من أجل تشجيع الشباب الجزائري في مجال الاستثمار خاصة النخبة الطلابية ضمن مشاريع المؤسسات الناشئة.

---

68 – محمد بلحاجي، **"الشباب الجزائري ومشكلته في ظل التحولات الراهنة"**، مجلة المجتمع، تربية، عمل، ع 4، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 109.

خـــــاتمة:

انطلقت مجموعة البريكس منذ بداية مراحلها كفكرة والتي كونت مجموعة البريك وضم البرازيل وروسيا والهند والصين. و تحولت بعد 2010 إلى تجمع البريكس بعد انضمام دولة جنوب إفريقيا، إذ تجمعها مواقف متشابهة إزاء القضايا الدولية. وتتمثل خصائص هذه المجموعة الدولية في مجموعة من الأهداف والتوجهات بالرغم من اختلاف مؤهلاتها وإمكانياتها البشرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على الاستمرارية. فتجمع البريكس تشمل ما يقارب ثلث مساحة العالم و حوالي واحد و أربعون من إجمالي سكان العالم.

ومن الناحية العملية حقق تجمع البريكس وفي فترة وجيزة نجاحا كبيرا على الصعيد الدولي حيث فرضت نفسها كتكتل عالمي ينافس بشكل بارز المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي وكذا التكتلات الاقتصادية. في هذا الشأن توصلنا إلى نتيجة أساسية وهي أن تجمع البريكس هي تكتل اقتصادي أكثر منه منظمة دولية وذات أبعاد عالمية وليس جهوية وذلك لسببين هما:

السبب الأول: يتمثل في أن تجمع البريكس له هدف اقتصادي بحيث لا يوقع التزامات صارمة للبلدان العضوة فيه من جهة. كما لا يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأعضاء أو الدول الراغبة في العضوية، من جهة أخرى.

السبب الثاني: يتمثل في خلو مجموعة البريكس من أن اتفاق منشأ لها، لذا يعتبر تجمع البريكس تكتل اقتصادي.

بهذا المعنى نعتبر تجمع البريكس ***قطب جديد في الاقتصادي العالمي*** يضاف إلى الأقطاب السائدة سابقا مبني على مجموعة من الأدوار يود أو يرغب ممارستها في المجال الاقتصادي وحتى السياسي وعلى الصعيد الدولي. في هذا الشأن وكنتيجة تم التوصل إليها هي أن البلدان الأعضاء في تجمع البريكس تمتلك جملة من الإجراءات التعديلية أو التصحيحية كبدائل للاقتصاد العالمي كإصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي والمنظمة التجارة العالمية. وكذا إعادة التوازن في التمثيل الدولي

في الاقتصاد العالمي من خلال منح تمثيل عادل لمختلف البلدان وبالخصوص البلدان النامية وهذا لغرض وضع حد للهيمنة الغربية وهيمنة الدولار من خلال إنشاء أسواق التي تسمح للدول بفرض عملتها و تقليل من هيمنة الدولار.

وهذه الأدوار التي يسعى تجمع البريكس لأدائها سمحت وأتاحت الفرصة للعديد من البلدان لإيداع ملفات الانضمام إليها كبديل رأته مناسبا للخروج من السيطرة الشبه كلية للمنظمات الاقتصادية لم تشارك سابقا في تأسيسها. فحاليا هناك خمس بلدان قبلت ملفات انضمامها ليتوسع التجمع إلى عضوية 11 بلد. وهو ما يعبر مرة أخرى عن البعد الكبير لهذا التجمع والذي قد يضم مستقبلا عدد واسع من البلدان وربما يتحول إلى منظمة دولية ذات طابع عالمي حقيقية.

تعتبر الجزائر من البلدان التي سعت كثيرا إلى أن تكون عضوة في تجمع البريكس منذ سنوات لكن لم تحظى بالقبول بالنظر إلى عوائق تخص –وكما وضحناه في الدراسة – بالدرجة الأولى الوضع الاقتصادي الجزائري الذي يعتبر اقتصادا مستهلكا وليس اقتصادا منتجا وهذا رغم المجهودات الكبيرة التي تبذلها الجزائر من الناحية القانونية وحتى العملية لتهيئة المناخ الاقتصادي للاستثمار في شتى المجالات لكن دون جدوى من جهة. رغم وجود مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري من جهة أخرى قد يسمح لها في المستقبل بالانضمام إلى هذا التجمع ومن ثم الخروج من التبعية لاقتصادية للجزائر للبلدان الأوروبية والأمريكية.

وفي خضم ذلك يمكن اقتراح بعض الحلول التي ربما تساهم في ان تكون الجزائر في المستقبل عضوة في تجمع البريكس منها:

1. ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري من حيث الثروة بعدم الاعتماد على الثروات الباطنية والطبيعية على غرار البترول والغاز. لأنه من وراء هذا التنويع نتائج إيجابية ضخمة منها مساعدة الخزينة العمومية على تحمل الأعباء الاجتماعية والاقتصادية وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات والتوجه نحو الأسواق الدولية من خلال تطوير الصادرات.

2. الاهتمام ببرامج المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والناشئة باعتبارها قاطرة للاقتصاد الجزائري.

3. تحسين و تبسيط مناخ العمل وذلك من خلال تسهيل القواعد التنظيمية و الإدارية وذلك من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الوطنيين والأجانب.

4. القيام بإصلاح اقتصادية في القطاعات البارزة على غرار القطاع الصناعي والزراعي والسياحي باعتبارهما محركات أساسية لاقتصاد الوطني أثبتت نجاعتها في بعض البلدان المتقدمة كالصين.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: الكتب

1. أ كرام عبد الرحيم عوض، سوق الشرق أوسطية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2000.
2. الفاك عبد الواحد، التنظيم الدولي، عالم الكتب، القاهرة، 1979.
3. جمعة صفاء فتوح، مبادئ الحوكمة في قانون الخدمة المدنية رقم 81 لسنة2016، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2018.
4. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين الجات94 ومنظمة الجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الأشعار الفنية، الإسكندرية، 2005.

5- مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمخصصة، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر،2008

6- مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي،دار الفكر الجامعي، عنابة، 2008.

7- هيكل عبد العزيز، الإطار النظري لتكل الاقتصادي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976.

ثانيا: الرسائل و المذكرات الجامعية

أ- رسالة دكتوراه

- أرحمون محمد طاهر، المعاهدات التي تبرمها المنظمات الدولية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، .2008

ب- مذكرة الماجستير

1-شحاب نوال، آثار التكتلات الإقصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة ماجستير، نخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2010.

د- مذكرات الماستر

1. بلطرش فتحية، مكانة القوى الصاعدة"البريكس" في النظام الدولي، مذكرة ماستر، تخصص دراسات الإقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2020
2. طيوب سهام، جميدي مريم هاجر، آفاق التكتلات الاقتصادية الجديدة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2022
3. غبولي علي، واقع و التحديات انضمام الجزائر إلى تكتل بريكس، مذكرة الماستر، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2022-2023 .

ثالثا: المقالات

1. أم البنين معلم،"دور تكتل البريكس في التحولات النظام الإقتصادي الدولي"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، مجلد16، عدد04، ديسمبر2021، ص ص 734 -756
2. أيت يوسف صبرينة،"المنظمات الإقتصادية الدولية أداة لتنمية أو وسيلة لتبعية"،المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 01، الجلد18، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2023. ص ص684 - 700
3. العفيفي دراجي،"انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس، رؤية استشرافيةّ"،مجلة الأصيل البحوث الإقتصادية ة الإدارية، مجلد07، عدد02، الجزائر، 2023 ص ص 338 -357
4. بالعربي علي،"التعاون في إطار مجموعة البريكس و تأثير على النظام الدولي السائد"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد08، العدد01، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2021. ص ص 104- 123
5. بلحاجي محمد، "الشباب الجزائري و مشكلته في ظل التحولات الراهنة"، مجلة المجتمع تربية عمل، عدد07، الجزائر، ديسمبر2014، ص ص 80- 101

6. عبد الله علي،شريف بوقصبة،"الأسواق المالية الناشئة، خصائص وعوامل جذب المستثمرين"،مجلة الأرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، عدد01، الجزائر،2018. ص ص 214-230
7. شحماط محمد،"تجمع بريكس من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب"،مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة والقانون، عدد51، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017. ص ص، 52 -67
8. عبد الرحمن علي عبد الرحمن،"الأهمية الإستراتيجية لمجموعة البريكس"،مجلة المستنصية الدراسات العربية والدولة، العدد 35، كلية الآداب، جامعة البصرة.
9. غالم عبد الله،"أسواق الأوراق المالية"، مجلة الاجتهاد القضائي، عدد11، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016. ص ص70 -88
10. محجوب علي،"انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس"، مجلة آفاق عربية وإقليمية، عدد، 2022، ص ص، 190 - 205
11. نسيب نصيرة،"الأسواق الناشئة ومكانتها في الاقتصاد العالمي حالة الفترة2016-2016"، مجلة التقارير بواديكس، عدد07، جامعة بن باديس، مستغانم، ص ص 65 -87

رابعا: مداخلة:

- قسي مريم،"انضمام الجزائر إلى مجموعة BRICS مسار تعزيز الشراكة بين الدول الأعضاء المكاسب و الآثار"، ملتقى وطني، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة،2023.

خامسا: مواقع الانترنت

1. أحمد عمار،إحتياطات الجزائر من الغاز، تم تصفح الموقع بتاريخ10-04-2024 https://affaqa.net

2. أحمد متولي، شبابيك، تم تصفح الموقع بتاريخ10-03-2024 على الرابط https://show/shbabbek.com

3. استثمارات قطاع الطاقة في الجزائر، تم تصفح الموقع بتاريخ10-05-2024
https// :www.shynewarabia.com

4. بنك الجزائر، التقرير السنوي و التطوير الإقتصادي و النقدي،تم تصحف الموقع بتاريخ11-05-2024
www.bank-of.algeria.dz

5. قطاع الفلاحة، تقييم قطاع الفلاحة، تم تصفح الموقع بتاريخ10-05-2024
https//aapi.dz

6. موقع الفنك، الإقتصاد في الجزائر، تم تصفح الموقعبتاريخ10-05-2024
https://fanak.com

ويكيبيديا، النفط في الجزائر، تم تصفح الموقع بتاريخ10-05-
2024 https ://arim.wikipedia.org

7. ويكيبيديا: تم صحف الموقع بتاريخ 21-04-
2024 https ://arim.wikipedia.org

8.
9-PRECISE MAKET INTTEIGENCE AND ADVISAY تم تصحف الموقع
بتاريخ 21-04-2024 www.mordorilligence.com

قـــائمة المحتويـــات

الفصل الأول..... 4

عن إعتبار البريكس منظمة دولية 4

المبحث الأول : التعريف بالبريكس: 5

المطلب الأول : متطلبات إنشاء البريكس 5

الفرع الأول : المتطلبات الداخلية لإنشاء البريكس..... 5

أولا : الاستفادة من المؤهلات الطبيعية التي تتوافر عليها أعضاء المجموعة 6

ثانيا: الاستفادة من الميزات الاقتصادية التي تتوافر عليها أعضاء المجموعة.... 6

ثالثا: خلق أسواق واعدة بالاعتماد على القدرات الداخلية:..... 9

الفرع الثاني: المتطلبات الخارجية لإنشاء مجموعة البريكس..... 10

أولا: الخروج عن الأنظمة التي تتبناها بعض التكتلات والمجموعات الدولية القائمة.....10

ثالثا: تكريس التنمية المستدامة من خلال إيجاد حلول للتوفيق بين المشاريع الاقتصادية وموضوع البيئة خارج الأطر المعتمدة سابقا في المجال:..... 11

المطلب الأول: كيفية تأسيس البريكس..... 11

الفرع الأول: مؤتمرات البريكس 12

الفرع الثاني : مضمون تأسيس مجموعة البريكس 13

أولا : وضع هياكل البريكس..... 13

ثانيا : الإتفاق على مجموعة من الأحكام والقواعد 13

الفرع الثالث : تقييم تأسيس مجموعة البريكس 15
المطلب الثالث: مدى توافر البريكس على التشكيلة المطلوبة لتأسيس منظمة دولية 16
الفرع الأول: أجهزة البريكس 16
أولا: بنك التنمية الجديد 16
ثانيا: صندوق إحتياطات البريكس 16
ثالثا: تقييم أجهزة البريكس 17
الفرع الثاني: العضوية في البريكس: 17
أولا: شروط اكتساب العضوية في البريكس 17
ثانيا: تقييم شروط الانضمام للبريكس 18
المبحث الثاني: تصنيف البريكس ضمن المنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية 19
المطلب الأول: تصنيف البريكس ضمن المنظمات الدولية 19
الفرع الأول: التعريف بالمنظمات الدولية: 19
أولا: تعريف المنظمات الدولية. 19
ثانيا: شروط تأسيس المنظمات الدولية 20
ثالثا: أصناف المنضمات الدولية: تصنف المنظمات الدولية إلى: 21
الفرع الثاني : مكانة البريكس ضمن المنظمات الدولية 22
أولا: انطباق شروط التأسيس المنظمات الدولية على مجموعة البريكس 22
ثانيا: تصنيف مجموعة البريكس. 22
المطلب الثاني: تصنيف مجموعة البريكس ضمن التكتلات الاقتصادية 23

الفرع الأول: المقصود بالتكتلات الاقتصادية 23

أولا: **تحديد معنى التكتلات الإقصادية** 23

ثانيا: شروط تأسيس التكتلات الاقتصادية 24

ثالثا: تصنيف التكتلات الاقتصادية 26

الفرع الثاني: مكانة بريكس ضمن التكتلات الاقتصادية 27

أولا: **انطباق شروط تأسيس التكتلات الاقتصادية على مجموعة البريكس:** 27

ثانيا: تصنيف البريكس ضمن التكتلات الإقتصادية 27

الفصل الثاني 28

دور البريكس على المستوى الدولي 28

المبحث الأول 29

التركيز على الجانب المالي 29

وضع أحكام جديدة للتنظيم الجانب المالي 29

الفرع الأول: إنشاء مؤسسات مالية موازية وبديلة للمؤسسات الدولية السائدة ... 30

أولا: بنك التنمية الجديد 30

ثانيا: صندوق الترتيبات الإحتياطية للبريكس 32

الفرع الثاني وضع نظام الدفع الجديد 33

أولا: **الأزمة المالية العالمية لسنة 2008** 34

ثانيا: تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية 34

ثالثا: افتقار الإتحاد الأوروبي إلى الحركية 35

المطلب الثاني 36

التركيز على أسواق جديدة للاستثمار والتجارة 36
الفرع الأول: التعريف بطبيعة الأسواق الجديدة والاستثمار والتجارة 37
الفرع الثاني: خصائص الأسواق الناشئة 38
أولا: الخصائص الإيجابية 38
ثانيا: الخصائص السلبية 39
الفرع الثالث: الوظائف الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية 40
أولا: إيجاد سوق دائمة مستمرة وحرة 40
ثانيا: ضخ الأموال في الاقتصاد 40
ثالثا: تعبئة المدخرات السائلة وتوجيهها نحو المشاريع 40
رابعا:أداة لتفادي أخطار السوق 41
خامسا: أداة للتأمين من المخاطر 41
المبحث الثاني 41
معوقات انضمام إلى البريكس :الجزائر نموذجا 41
المطلب الأول 42
خصوصية الاقتصاد الجزائري 42
الفرع الأول: مؤهلات الجزائر الاقتصادية والطبيعية: 42
أولا: المؤهلات الاقتصادية 42
ثانيا: المؤهلات الطبيعية 43
المطلب الثاني 45

واقع الإقتصاد الجزائري 45
الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي 46
الفرع الثاني: مردود قطاع الصناعة 46
الفرع الثالث: قطاع الخدمات 47
المطلب الثاني 47
معوقات إنضمام الجزائر الى مجموعة البريكس 47
الفرع الأول: المعوقات الإجرائية أو الشكلية 47
الفرع الثاني: المعوقات الموضوعية أو الهيكلية 48

ملخص

نستنتج مما سبق أن مجموعة البريكس منذ بداية مراحلها كفكرة والتي كونت مجموعة البريك وضم البرازيل وروسيا والهند والصين. و تحولت بعد 2010 إلى تجمع البريكس بعد انضمام دولة جنوب إفريقيا، إذ تجمعها مواقف متشابهة إزاء القضايا الدولية. وتتمثل خصائص هذه المجموعة الدولية في مجموعة من الأهداف والتوجهات بالرغم من اختلاف مؤهلاتها وإمكانياتها البشرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على الاستمرارية، و من خلال الأدوار التي لعبتها البريكس على الصعيد العالمي و احتلالها في فترة وجيزة لمنصب الريادة العالمية ، فهذا المعنى نعتبر تجمع البريكس *قطب جديد في الاقتصادي العالمي* يضاف إلى الأقطاب السائدة سابقا مبني على مجموعة من الأدوار في المجال الاقتصادي وحتى السياسي وعلى الصعيد الدولي.

الكلمات الدالة: البريكس،المنظمات الدولية، التكتلات الإقتصادية، الأسواق االناشئة.